الصراع الهندى الباكستانى
فى
مرحلة الحرب التقليدية

د/ أحمد محمد وهبان*

تصدير :

يشكل الصراع الهندى الباكستانى ــ بحق ــ واحداً من أخطر التحديات التى تجابه العالم المعاصر، إذ يعد هذا الصراع أحد أعظم الصراعات الدولية خطراً ،و أشدها ضراوة ، و أفدحها عاقبة , و أطولها أمداً , و أظهرها ترشحاً للاستمرار و استعصاءً على الحل . و ترتد جذور ذلك الصراع إلى حقبة ما قبل استقلال شبه القارة الهندية عن بريطانيا عام ١٩٤٧، وهو يتمحور ــ فى المقام الأول ــ حول تنازع الدولتين المتجاورتين على إقليم جامو و كشمير الواقع على حدودهما المشتركة ، إنه الصراع الذى فى إطاره انساقت الدولتان إلى ساحة الحرب ثلاث مرات كانت أولاها غداة الاستقلال مباشرة عام ١٩٤٧ ،ثم كانت الثانية فى عام ١٩٦٥ ، والثالثة عام ١٩٧١ . وهو كذلك الصراع الذى فى سياقة ظهر أحد أشرس سباقات التسلح التى عرفها المحيط السياسى للعالم الثالث ،ذلك بأن تاريخ الدولتين هو تاريخ التنافس المحموم بينهما كل يسعى إلى امتلاك أحدث الأسلحة تقنية ،وأوفرها قدرة على التدمير ، على نحو وصل بالدولتين إلى حد إنتاج أسلحة نووية بدءاًمن عام ١٩٩٨، لكى تدخلان بذلك ضمن ما يعرف بدول النادى الذرى شأنهما فى ذلك شأن كبريات القوى الدولية .

---

* مدرس العلوم السياسية – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

وفى ظل التوتر الدائم المهيمن على علاقات الدولتين و كذا امتلاك كلتيهما لأسلحة الدمار الشامل باتت منطقة جنوب آسيا برمتها مهددة فى كل لحظة بأوخم العواقب ، تخشى دولها أن تحدث الكارثة و تندلع الحرب فتأتى على الأخضر واليابس فى تلك المنطقة ذات الكثافةالسكانيةالمتعاظمة. بل ولا نكون مغالين إذا ما قلنا إن العالم المعاصر قاطبة أضحى مهدداً فى الصميم من جراء ذلك الصراع الذى لا يزال ماثلاً يضرب بجذوره فى أعماق التربة الدولية دون أية بارقة أمل تشير إلى إمكانية إيجاد حل له فى المستقبل المنظور . وارتباطاً بما تقدم و تأسيساً علي الأهمية البالغة لموضوع الصراع الهندى الباكستانى يأتى بحثنا هذا كأحد بحثين نعالج فى ثناياهما هذا الموضوع ، حيث ينصب أولهما – وهو هذا البحث – على دراسة ذلك الصراع خلال المرحلة التى اعتمد فيها طرفاه بصدد إدارته على أسلوب الحرب التقليدية ، فى حين نعرف فى الثانى – بإذن الله – بالصراع الهندى الباكستانى خلال مرحلة الخيار النووى .

هدف البحث:

يستهدف هذا البحث – كما هو واضح فى ثنايا ما تقدم – التعريف بالصراع الهندىالباكستانى خلال مرحلة الحرب التقليدية ,و ذلك من حيث جذوره التاريخية ، و أسبابه ، و تطوره و الحروب الثلاث التى خاضها طرفاه فى سياقه (دون أن نعنى بالتطرق إلى مرحلة ولوج الدولتين نادى الدول المالكة للسلاح النووى و الذى سيكون محلاً لبحث آخر كما قدمنا) , كذلك يدخل فى إطار هدفنا من وراء بحثنا هذا الوقوف على آثار هذا الصراع على بنية النسق الإقليمى لمنطقة جنوب آسيا التى هى ساحة الصراع .

منهج البحث :

انطلاقا من طبيعة مادة البحث و هدفه سنلجأ فى معالجتنا لموضوعه إلى استخدام المنهج الاستقرائى ،حيث نسعى من خلال كافة المصادر و المراجع المتاحة ذات الصلة بالموضوع إلى استقراء جذور الصراع الهندى الباكستانى ؛ و مراحل تطوره المختلفة خلال حقبة اعتماد الدولتين على أسلوب الحرب التقليدية فى إدارة صراعهما , مستخدمين فى ذلك أسلوب الملاحظة ، وتتبع الأحداث ، وتسجيل الوقائع ، وتحليلها بغية الوصول إلى الهدف المتوخى من وراء هذا البحث .

خطة البحث:

تقوم خطتنا فى هذا البحث على معالجة موضوعه من خلال ثلاثة مباحث و خاتمة ، و ذلك على النحو التالى :

- **المبحث الأول** : فى استقلال شبه القارة الهندية وحرب عام ١٩٤٧
(جذور الصراع)

- **المبحث الثانى** : فى حرب عام ١٩٦٥
أحداثها ــ نتائجهاــ آثارها الدولية

- **المبحث الثالث** : فى الحرب الثالثة وتنامى ميراث العداء
(١٩٧١ و ما بعدها)

ـ أما **الخاتمة** فتتضمن – بإذن الله- أظهر ما خلصنا إليه من نتائج تتعلق بهدف البحث الذى حددناه سلفاً .

والله من وراء القصد

المبحث الأول

فى

استقلال شبه القارة الهندية و حرب عام ١٩٤٧

(جذور الصراع)

خضعت منطقة شبه القارة الهندية للاستعمار البريطانى لعديد من القرون سبقت الحرب العالمية الثانية ، ونظراً لضخامة حجم مواردها و تعاظم كثافتها السكانية و ترامى أطراف مساحتها كان البريطانيون يطلقون على المنطقة عبارة " درة التاج البريطانى " ، غير أنه بانتهاء الحرب و تدهور قوة بريطانيا و تحت وطأة تصاعد كفاح حركات التحرر الوطنى فى المنطقة اضطر البريطانيون إلى التخلى عنها ، و بالتالى فقد راحوا – غداة الحرب – يعدون العدة للانسحاب منها . وقد مثل التنوع العرقى لسكان المنطقة تحديا خطيراً جابه استقلالها وهدد مستقبله , حيث رفض قطاع كبير من مسلمى المنطقة الانضواء تحت لواء دولة يكون للهندوس السيطرة على مقاليد الأمور فيها ،وطالب هؤلاءالقوم بأن يكون للمسلمين دولتهم المستقلة التى تجسد الهوية الإسلامية فى منطقة شبه القارة الهندية . وقد تبنى هذه الفكرة ودعا إليها و ناضل فى سبيلها العديد من كبار المفكرين المسلمين بالمنطقة يأتى على رأسهم تشودرى رحمت و محمد على جناح [١].

وفىظل تلك الظروف قرر البريطانيون تقسيم المنطقة إلى دولتين تجسد أولاهما هوية الأغلبية الهندوسية (و هى الهند) ، و تجسد الأخرى الهوية الإسلامية (وهى باكستان) . و تجدر الإشارة إلى أن

منطقة شبه القارة الهندية (كمستعمرة بريطانية) كانت تتألف من إحدى عشرة مقاطعة بالإضافة إلى زهاء خمسمائة و اثنتين و خمسين إمارة تتمتع بالحكم الذاتى [٢].

و قد حدد اللوردمونتباتنMountbatten (نائب الملك وحاكم عام المنطقة) أُسس التقسيم فىأنه يتعين أن تتكون دولة الهند من المقاطعات ذات الأغلبيةالمسلمة.[٣]

أما فيما يتصل بالإمارات المستقلة فقد أوصى مونتباتن بإعطاء أمرائهاحق تقريرمصيرها سواء بالانضمام إلى الهند أو إلى الباكستان أو حتى بالبقاء كوحدات سياسية مستقلة [٤٠] . وهكذا فإذا كان مونتباين قد حدد أساساً عرقياً دينياً لتقسيم مقاطعات شبه القارة الهندية بين الدولتين الوليدتين فإنه عين أساساً آخر مغايراً فيما يتصل بمصير إمارات المنطقة المستقلة . و إلى ذلك الاختلاف بين الأساسين و المعيارين ترتد جذور الصراع الهندى الباكستانى ، إذ انطلاقاً منه ثار الخلاف بين الدولتين حول ثلاث إمارات هى جوناجاد و حيدرأباد و كشمير . فأما الأولى فقد كان أميرها مسلما برغم أن غالبية سكانها هم من الهندوس ،و أراد هذا الأمير – مستنداً فى ذلك إلى توصية مونتباتن – أن ينضم بإمارته إلى الباكستان ، غير أن الهند رفضت بشدة انضمام جوناجاد إلى الباكستان ، و تذرع الهنود فى موقفهم هذا بأن غالبية سكان الإمارة هم من الهندوس،وأن الأراضى الهندية تحيط بهم من كافة الجهات ،و اقترحت الهند إجراء استفتاء لتقرير مصير الإقليم ، ثم ما لبثت أن اجتاحته جيوشها و ضمته بالقوة إلى أراضيها . وعلى غرار موقفها من جوناجاد كان موقف الهند من إمارة حيدرأباد ذات

الأغلبية الهندوسية ، حيث قام الهنود بضم تلك الإمارة إلى أراضيهم بالقوة علىالرغم من أن أميرهاالمسلم كان يرغب فى بقائها مستقلة[٥]. وهكذا فقد ضربت الهند عرض الحائط بتوصية مونتباتن فيما يتصل بمصير إقليمى حيدرأباد و جوناجاد وضمت الإقليمين بالقوة إلى حظيرتها متذرعة بمبدأ آخر ابتدعه هو مبدأ غالبية سكان الإقليم رافضة بذلك مبدأ مونتباتن القاضى بالاستناد إلى رغبة حاكم الإقليم فى تقرير مصيره .وارتباطا بما تقدم أرادت الباكستان –بصدد مصير إقليم كشمير – أن تعمل ذات المبدأ الذى ابتدعته الهند و فرضته بالقوة فى كل من جوناجاد و حيدر أباد ألا وهو مبدأ غالبية السكان ، حيث كان مؤسس الباكستان محمد على جناح يرى أن التكوين العرقى لكشمير يحتم أن يكون الإقليم جزءاً من أراضى بلاده فى حين كان رئيس وزراء الهند جواهرلال نهرو يعتبر ذات الإقليم جزءاً لايتجزأ من الأراضى الهندية[٦],وذلك على الرغم من كون زهاء تسعة أعشار سكان كشمير هم إذاك من المسلمين .و على ذلك اختلفت الدولتان و بذرت فى تربة شبه القارة الهندية بذور صراع دام عقوداً عديدة ولما يزل مستعصياً على الحل . ولقد اندلعت الشرارة الأولى لذلك الصراع على إثر إعلان الهندوسى هارى سينج مهراجا كشمير رفضه الانضمام بإقليمه إلى باكستان و تأكيد رغبته فى بقاء الاقليم مستقلاً. و فى ظل تلك الظروف سرعان ما ظهرت فى كشمير حركة تمرد مسلحة أطلقت على نفسها حركة كشمير آزاد (أو كشمير الحرة)، وهى حركة خرجت من صفوف الغالبية الكشميريةالمسلمة وراحت تمتشق السيف فى وجه المهراجا الهندوسى بغية خلعه عن حكم الاقليم تمهيداً لضمه الى الدولة التى تجسد هوية المسلمين فىشبه القارة الهندية ألا وهى باكستان. و

من هنا فقد كان من الطبيعى أن تخف الأخيرة إلى تقديم يد العون إلى كشمير آزاد ، و لم يكن أمام المهراجا من حل سوى اللجوء إلى الهند طلباً لمساعدتها فى مواجهة زحف قوات الثوار التى كادت تدخل سرينيجار عاصمة الإقليم غير أن نهرو رفض مساعدة هارى سينج إلا فى حالة واحدة وهى أن يقدم الأخير طلباً واضحا يعلن بمقتضاه رغبته فى الانضمام بكشمير إلى الهند ، ولم يكن أمام مهراجا الإقليم من حل سوى الإذعان لمطلب نهرو[٧] وفى هذا الإطار أرسل المهراجا رسالة إلى مونتباتن أنهى إليه من خلالها قراره الانضمام بكشمير إلى الهند ، وبرر له فى ذات الوقت دوافعه لهذا القرار ، وقد جاء فى تلك الرسالة ما يلى : (نظراً إلى الوضع الراهن فى دولتى ، ونظراً إلى حالة الطوارئ الخطيرة التى تتعرض لها الآن فإنه لامفر من طلب المعونة من دمينيون الهند ، وبطبيعة الحال لا تستطيع الهند تقديم المعونة المطلوبة إلا إذا انضمت دولتى إليها ، ولذلك قررت الانضمام إلى الهند ، وطى هذا وثيقة طلب الانضمام)[٨].

غير أن رد اللورد مونتباتن على طلب المهراجا لم يحمل فى طياته الموافقة على انضمام كشمير إلى الهند بصفة دائمة و نهائية ، وإنما وافق الحاكم العام فحسب على انضمام الإقليم إلى الدولة الهندية بصفة مؤقتة و لفترة محدودة يتم خلالها ترسيخ الأمن داخله ، و تطهيره من قوات الغزاة(على حد تعبير مونتباتن)، تمهيداً لإيجاد تسوية نهائية لمشكلة الإقليم من خلال إجراء استفتاء شعبى يقررمن خلاله الكشميريون قاطبة مصير إقليمهم[٩].

وهكذا فإن مونتباتن لم يعط للهنود ما كانوا يصبون إليه من موافقة على انضمام كشمير بصفة نهائية إلى أراضيهم ، و على الرغم من ذلك فإنهم لم يكونوا ليقفوا مكتوفى الأيدى أمام زحف قوات كشمير آزاد المدعومة بقوة الجيش الباكستانى ، وهو الزحف الذى لم يكن لقوات مهراجا كشمير قبل بمواجهته .و على ذلك فسرعان ما تدخلت الجيوش الهندية بكل ثقلها فى مواجهة القوات الآزادية الباكستانية لتدور بذلك رحى أول حرب بين الدولتين اللتين لم يكن قد مضى على ولادتهما سوى بضعة شهور ، إنها الحرب التى مثلت الحلقة الأولى من حلقات ذلك الصراع الدامى الذى لم تخمد نيرانه حتى لحظتنا هذه. علىأية حال فقد ظلت تلك الحرب مستعرة الأوار حيث تمكنت القوات الهندية مع نهاية عام ١٩٤٧ من احتلال قطاع هام من كشمير ، وفى يناير ١٩٤٨ أصدرت الأمم المتحدة ممثلة فى مجلس الأمن قراراً يقضى بوقف إطلاق النار غير أن طرفى الصراع ضربا عرض الحائط بذلك القرار (١٠). ثم كان أن أصدر المجلس فى ٢١ أبريل ١٩٤٨ قراراً جديداً يقضى بوقف إطلاق النار بين الطرفين المتحاربين و تكوين لجنة دولية خماسية تتألف من الأرجنتين و بلجيكا و كولومبيا و تشيكوسلوفاكيا و الولايات المتحدة لتقديم مساعيها الحميدة ووساطتها بين الطرفين المتنازعين ، كمانص القرار على تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين مشرف على عملية استفتاء طالب المجلس بإجرائها لتقرير مصير الإقليم . بيد أن الدولتين المتصارعتين لم تذعنا للقرار الجديد فى البداية وظلت الحرب بينهما مستعرة تحصد أرواح عشرات الألاف من البشر ، وتجذر فى نفوس كلا الشعبين مكنون الكراهيةإزاء الآخر.غير أنه بحلول عام ١٩٤٩ وفى ظل ضغوط دولية

تبنتها الولايات المتحدة وافقت الدولتان فى يناير من ذلك العام على وقف عملياتهما العسكرية، وأرسلت الأمم المتحدة مراقبين عسكريين للإشراف على عملية وقف إطلاق النار ، و طالبت الجماعةالدولية ممثلة فى المنظمة الدولية قوات الدولتين بالانسحاب من كشمير تمهيداً لإجراء استفتاء شعبى يقرر بمقتضاه الكشميريون مصير إقليمهم ، بيد أنه نظراً لأزمة الثقة المترسخة فى نفوس كل من الطرفين المتحاربين إزاء الطرف الآخر فإن كليهما رفض أن تنسحب قواته قيد أنملة عن موقعها فى الإقليم [١١]. وعلى ذلك فإنه عندما تم وقف إطلاق النار فى بداية عام ١٩٤٩ ظلت كلتا الدولتين مطبقة على القطاع الذى تحتله قواتها من كشمير ، و بالتالى أضحى الإقليم – على المستوى الواقعى – مقسما إلى قسمين غير متساويين ، حيث يسيطر الهنود على ثلثى مساحة كشمير وأربعة أخماس سكانها ، فى حين تدين للباكستانين السيطرة على الثلث الباقى من أراضى الإقليم و خمس سكانه[١٢] . فأما القطاع الهندى فيضم ثلاث مقاطعات رئيسية هى كشمير (وغالبية سكانها العظمى من المسلمين) ، وجامو (وتتركز بها أقلية هندوسية لايستهان بها), ولاداخ (وتقطنها أقلية بوذيةأقل حجمامن الأقلية الهندوسية) . وأما القطاع الباكستانى من الإقليم فيضم مقاطعات جيلجيت و هونزا و كشميرآزاد [١٣] .

وعلى تلك الحال تجمدت الأوضاع على أرض كشمير غداة وقف إطلاق النار بين الهند و باكستان فى بداية عام ١٩٤٩ ، وفشلت سائر الجهود التى بذلتها الأمم المتحدة حتى عام ١٩٥٢ فى إيجاد حل للمشكلة ، كما أن المفاوضات المباشرة التى أجريت بين الطرفين

الهندى و الباكستانى خلال النصف الثانى من عام ١٩٥٣ كان مآلها إلى الفشل أيضاً، حيث أرادت الهند اعتبار خط وقف إطلاق النار (عام ١٩٤٩) هو خط الحدود بين الدولتين و بالتالى تقسيم كشمير على أساس ذلك الخط [١٤] ، و ذلكم بطبيعة الحال هو مالم يكن ليقبله الباكستانيون الذين لم يكونوا ليوافقوا على استئثار غرمائهم الهنود بثلثى مساحة ذلك الإقليم الذى تشى تركيبته العرقية – فى تصور الباكستانيين – بحتمية ضمه برمته إلى الباكستان .

وعلى الجانب الآخر فإن الهنود لم يكونوا يقبلون بالحصول على أقل من نصيب الأسد من ذلك الإقليم ذى الموقع الجغرافى الإستراتيجى بالغ الأهمية ، و الذى جعل من كشمير القلب النابض لمنطقة جنوب آسيا قاطبة إذ يوجد الوادى الكشميرى على ارتفاع أكثر من خمسة آلاف قدم فوق مستوى سطح البحرمحاطا بالجبال ، فالهيمالايا فى شماله ، و البنغال فى جنوبه [١٥] و تتاخم حدوده الشرقية و الشمالية الشرقية حدود الصين فى التبت و سينكيانج ، وفى الشمال الغربى يقع شريط ضيق من أفغانستان (شريط واخان) و الذى هو على بعد بضعة أميال من منطقة التركستان السوفيتية (السابقة) بجمهورياتها الخمس، وفى الغرب و الجنوب الغربى تقع باكستان ، وفى الجنوب الهند [١٦] و تتعاظم أهمية موقع كشمير بالنسبه للهند فى ظل وجود صراع حدودى بينها وبين الصين فى منطقة الهيمالايا ،و هو الصراع الذى لم يحسم حتى يومنا هذا و الذى كان سبباً فى انسياق الدولتين إلى ساحة الحرب عام ١٩٦٢ ، كما أنه هو العامل المحرك للتوتر الدائم فى العلاقات الهندية الصينية .

وفضلاً عما تقدم فإنه ليس من المقبول فى تصور الهنود أن يتنازلوا عن كشمير لأولئك القوم الذين كانوا سبباً فى تقسيم شبه القارة الهندية ألا وهم الباكستانيون ، ذلك بأن هذاالتقسيم جاء رغم أنف الزعماء الهنود الذين طالما اعتبروه خطأ مأساوياً حسب تعبيير رئيس وزراء الهند الأسبق نهرو ، إن الهند و إن سلمت بواقع ذلك التقسيم فإن مرارته لما تزل فى حلقها ، نظراً لما تمخض عنه من مشكلات تتعلق بالأقليات ، وأخرى تتصل بتوزيع مياه الأنهار الدولية ، و ثالثة بصدد تخطيط الحدود بين الدولتين اللتين أسفر عن ظهورهما ذلك التقسيم (١٧).

وهكذا و نظراً لكل ما تقدم ظل الهنود قابضين على كشمير رافضين لأى حل قد يكون من شأنه انتزاع ذلك الإقليم من بين ظهرانيهم ، و بالتالى فقد ضربوا عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن لعامى ١٩٤٨ ،١٩٤٩, و القاضية – كما أسلفنا – بإجراء استفتاء يقرر بمقتضاه الكشميريون مصير إقليمهم . وذلكم هو الموقف الذى أعلنه صراحة مندوب الهند لدى الأمم المتحدة عندما عرضت الباكستان المشكلة على مجلس الأمن مجدداً فى يناير ١٩٦٢ ، فرداً على مطالبة الباكستانيين بإعمال مبدأحق تقرير المصير فى كشمير أعلن المندوب الهندى بكل حزم : " إن انضمام ولاية جامو وكشمير إلى الهند هو انضمام كامل وليس مؤقتاً ، كما إن الظروف الدولية قد تغيرت عن عامى ١٩٤٨ ،١٩٤٩ "(١٨)

على أية حال فإنه إزاء رفض كل من الدولتين المتنازعتين التخلى عن موقفها كان من الطبيعى أن تتصاعد حدة الصراع بينهما ، وعلى

ذلك فسرعان ما راحت كلتاهما تحصن ذاتهاو تدعم قوتها و تقوى من شوكتها فى مواجهة الأخرى ، من خلال الإرتباط بحليفات لها من بين القوى الدولية الكبرى ، الأمر الذى جعل الصراع الهندى الباكستانى بمثابة البوابة التى من خلالها عبرت تلك القوى إلى منطقة جنوب آسيا ففى إطار البحث عن الحلفاء راحت الباكستان – بادىء ذى بدء – تربط نفسها بالأحلاف الغربية ، حيث تلاقت مصالحها مع مصالح كبرى القوى الغربية المتمثلة فى الولايات المتحدة ، تلك الدولة التى كانت وقتذاك تبحث عن حليف لها فى جنوب آسيا تدعم به موقفها فى سعيها الدؤوب الى مكافحة المد الشيوعى فى تلك المنطقة ، وعلى ذلك فلم يتردد الأمريكيون فى مصافحة اليد الباكستانية المتطلعة الى حليف قوى يشد أزرها فى مواجهة الهند (١٩) . و ارتباطا بما تقدم انضمت الباكستان خلال النصف الأول من خمسينيات القرن العشرين إلى إثنين من أحلاف الكتلة الغربية ،فأما الحلف الأول فقد تمثل فى حلف جنوب شرق آسيا والذى تم التوقيع على معاهدة إنشائه فى ٨ سبتمبر عام ١٩٥٤ بالعاصمة الفلبينية مانيلا ، و ضم الحلف فى عضويته كلاً من الولايات المتحدة و بريطانيا و فرنسا و أستراليا و نيوزلندا والفلبين و تايلاند و باكستان . وكان الهدف من إنشاء هذا الحلف – بطبيعة الحال – هو التصدى للزحف الشيوعى فى منطقة جنوب شرق آسيا (٢٠) .

أما الحلف الغربىالآخر الذى انضمت إليه الباكستان فقد تمثل فى حلف بغداد ، ذلك الحلف الذى نشأ فى عام ١٩٥٥ بهدف مواجهة المد الشيوعى فى منطقة الشرق الأوسط ، و تمثل أعضاؤه فى كل من بريطانيا و تركيا و العراق و إيران بالإضافة إلى الباكستان ، أما

الولايات المتحدة – كبرى القوى الغربية و الداعية إلى إنشاء ذلك الحلف – فقد قصرت عضويتها فى الحلف على اللجنتين العسكرية و الإقتصاديةولجنة مكافحة النشاط الهدام [٢١].

ومهما يكن الأمر فإن ارتباط باكستان بالأحلاف الغربية أكسبها تأييد الأمريكيين الدائم وقتذاك لموقفها فى صراعها مع الهند ، كما طفقت الولايات المتحدة – تأسيسا على ذلك – تغدق المساعدات الاقتصادية و العسكرية على حليفتها الآسيوية تدعيما لها فى مجابهة الشيوعية ، وبطبيعة الحال فإن تلك المساعدات السخية من شأنها أن تنامت قوة الجيش الباكستانى، و تزايدت قدراته فى مواجهة نظيره الهندى . إن تحالف الباكستان مع الغرب – إ ذاً – إنما قام على أساس دخولها حظيرته و مناهضة الشيوعية فى مقابل اكتساب تأييده الدائم على المستوى الدبلوماسى و الحصول على مليارات الدولارات من الخزانةالأمريكية [٢٢] .

ولعله من المفارقات بشأن ما تقدم أنه على الرغم من ارتباط باكستان بالمعسكر الغربى (المناوىء للشيوعية بطبيعة الحال) إلا أنها فى ذات الوقت اتخذت من الصين الشيوعية حليفا لها فى مواجهة الهند . فالحق أن العداء المشترك إزاء الهنود كان من جرائه أن جمع – فى مواجهتهم – شمل الباكستانيين – على انتمائهم للغرب – و الصينيين الذين هم – وقتذاك – ألد أعداء الغرب . و تتعين الإشارة إلى أن مرد علاقة الود المفقود بين الصين و الهند هو إلى أسباب ثلاثة تتمثل فيما يلى [٢٣] :

١- الصراع الحدودى بين الدولتين و الذى تمتد ساحته لمسافة ٢٢٠٠ ميل فى مناطق الهيمالايا و التبت المختلفة ، ورفض الصين الاعتراف بمعاهدات ترسيم الحدود التى فرضتها بريطانيا إبان احتلالها للهند وعلى رأسها (معاهدة التبت كشمير لعام ١٨٤٢).

٢- قيام الصين بضم إقليم التبت إلى أراضيها عنوة عام ١٩٥٠ ضاربة عرض الحائط برفض الهند لذلك الإجراء و رغبة الهنود فى بقاء ذلك الإقليم مستقلاً . و يشار هنا إلى أن ميراث العداء بين الدولتين بصدد التبت قد تنامى فى عام ١٩٥٩ من جراء اندلاع اضطرابات واسعة النطاق فى الإقليم طالب مدبروها بالاستقلال عن الصين ، و اتهام الأخيرة للهند بالوقوف وراء تلك الاضطرابات لاسيما بعد فرار الزعيم الانفصالى التبتى الدالاى لاما إلى الهند فى ذلك العام وموافقةالهنود – دون أى تردد – على إيوائه فى أراضيهم .

٣- تنافس الدولتين – لاسيما خلال خلال حقبة الحرب الباردة – على الظهور بمظهر الدولة الكبرى الجديرة بقيادة القارة الآسيوية و الإمساك بدفة سياستها و مواقفها إزاء كافة الشئون الدولية . فالصين – ذلك العملاق البشرى الشيوعى – كانت تتطلع إلى حمل راية الشيوعية و زعامة العالم الشيوعى, و كان الصينيون يرون أنهم أكثر أهلية لذلك من الاتحاد السوفييتى خصوصاً بعد اتجاه خروتشوف إلى انتهاج سياسة

التعايش السلمى مع الغرب, الأمر الذى اعتبرته الصين تخلياً عن مبادئ لينين و خيانة لها [٢٤].

واعتبر الصينيون أن طريقهم لتزعم العالم الشيوعى يبدأ من تبوؤ بلادهم موقع الزعامة فى آسيا ، ومن هنا فقد اصطدمت التطلعات الصينية بتطلعات الهند ذلك العملاق البشرى الآسيوى الآخر الراغب فى نشر نموذجه الخاص بالحياد و عدم الانحياز فى شتى ربوع آسيا .

جملة القول فى شأن ما تقدم أن باكستان – فى إطار سعيها لتدعيم موقفها الدولى تجاه الهند – إنما لجأت إلى التحالف مع الغرب و على رأسه الولايات المتحدة ، كما أن نسق العلاقات الدولية فى جنوب آسيا أملى على الباكستانيين و الصينيين أن يتقاربوا فى مواجهة عدوهم المشترك المتمثل فى الدولة الهندية .

وفى المقابل كان على الهند أن تجد لها حليفاً قوياً يعزز من موقفها فى مواجهة عدوتها التى تدثرت بعباءة الغرب و صافحت التنين الصينى ، ولم يكن أمام الهنود من سبيل سوى التقارب مع الدب السوفيتى ، وإذا كان السوفييت قد آثروا – فى البداية – اتخاذ موقف المحايد من الصراع الهندى الباكستانى فإن انضمام الباكستان إلى المعسكر الغربى دفعهم دفعاً إلى مناصرة الهند و تعضيدها و تبنى مواقفها [٢٥].

كانت تلكم هى أبرز ملامح النسق الإقليمى لمنطقة جنوب آسيا ، وبالعودة إلى أجواء الأحداث فى المنطقة فقد شهد مسرحها فى عام ١٩٦٢ حربا صينية هندية انساقت إليها الدولتان بفعل توتر علاقاتهما من جراء الخلاف البائن بينهما حول تعيين الحدود على النحو المشار إليه سلفا. ففى ٨ سبتمبر ١٩٦٢عبرت القوات الصينية خط مكماهون ذلك الخط الحدودى الذى كانت قد عينته اتفاقية التبت – كشمير لعام ١٨٤٢ كأحد أهم خطوط الحدود بين الصين و الهند ، و هو الخط الذى رفض الصينيون الاعتراف به شأنه فى ذلك شأن سائر مقررات تلك الاتفاقية . وبعبور الصينيين خط مكماهون اندلعت المعارك بين الجيشين الهندى و الصينى ، وكان التفوق واضحا للصينيين الذين حققوا النصر تلو النصر فلم يمض طويل وقت إلا وقد دانت لهم السيطرة على قطاعات هامة من الأراضى الهندية ، فراحوا يعلنون – فى ٢١ نوفمبر ١٩٦٢ – وقف إطلاق النار من جانب واحد ، ثم ما برحوا أن انسحبوا من بعض الأراضى التى كانوا قد احتلوها عند القطاع الشرقى من الحدود فعادوا بقواتهم حتى خط مكماهون ، فى الوقت الذى احتفظوا فيه بجل مكاسبهم الإقليمية فى القطاع الغربى, و التى تمثلت فىمنطقة بلغت مساحتها زهاء ١٥٠٠٠ ميل مربع من مقاطعة لاداخ التى هى إحدى مقاطعات إقليم جامو و كشمير .(٢٦)

و الحق أنه على الرغم من خسارة الهند لبعض أراضيها فى حربها مع الصين إلا أن الهنود جنوا إبان تلك الحرب مكاسب سياسية و اقتصادية وعسكرية لا يستهان بها . ذلك بأن الغزو

الصينى للهند كان من شأنه أن أعلن كلا القطبين الأمريكى و السوفيتى تعاطفه مع الهنود و تأييده لموقفهم . فمع بدء الهجوم الصينى فى خريف عام ١٩٦٢ نسى نهرو سياسة عدم الانحياز و راح يطلب المساعدة و العون من الولايات المتحدة مستغلاً فى ذلك حقيقة أن الصين الشيوعية هى واحدة من أعدى أعداء الأمريكيين ، وبالفعل لم يخب مسعى نهرو إذ راح الرئيس كيندى يعلن تعاطف بلاده مع الهند و زيادة المساعدات الاقتصادية الأمريكية الموجهة لها ، ليس هذا فحسب بل و ما برح أن أكدعلى أنه فى حالة اشتداد أوار الحرب الصينية الهندية فإن للهند أن تتوقع العون و المساعدة من الولايات المتحدة (٢٧).

وارتباطا بطبيعة النسق الإقليمى لمنطقة جنوب و تأسيساً على طبيعة علاقات القوى الدولية و الإقليمية داخله كان من الطبيعىأن يثير الموقف الأمريكى المتعاطف مع الهند استياء الباكستان ، إذ لم يكن من الأمور المقبولة لدى الباكستانيين – بطبيعة الحال – أن يروا حلفاءهم الأمريكيين يقدمون دعمهم السياسى و الاقتصادى للهند التى هى العدو الأول لكل باكستانى . و فى ظل هذا الموقف الحرج سعى الأمريكيون إلى إحداث نوع من التقارب بين الهند و باكستان و إيجاد حل للمشكلة الكشميرية ، غير أن سائر المساعى الأمريكية ذهبت أدراج الرياح ، حيث رفض الهنود التجاوب مع تلك المساعى لاسيما بعد أن أبرمت باكستان اتفاقاً مع الصين بصدد تعيين الحدود بين الجزء الذى يسيطر عليه الباكستانيون من كشمير

(كشميرآزاد) و إقليم سينكيانج الصينى ، و هو الاتفاق الذى اعتبره الهنود تعديا على سيادة بلادهم [٢٨].

على صعيد آخر فإن الهجوم الصينى على الهند – كما أسلفنا – أكسبها تأييد الاتحاد السوفيتى ، حيث راح خروشوف يعلن : " إن الشعب السوفيتى يحفظ مشاعر الصداقة العظيمة لشعب الهند" و لم يكتف الزعيم السوفيتى بذلك و إنما أجاب الهنود إلى طلبهم الخاص بمساعدة السوفييت للهند فى إنشاء مصانع لطائرات الميج على أراضيها [٢٩].

وهكذا يتضح فى ثنايا كل ما تقدم كم هو رخو نسق علاقات القوى فى منطقة جنوب آسيا ، و كم هى معقدة شبكة العلاقات الدولية فى تلك المنطقة ، و بالتالى كم هى غائمة أجواء بيئة الصراع الهندى الباكستانى . فالباكستان دخلت حظيرة الغرب لكى تتخذ من الولايات المتحدة حليفاً يشد من أزرها فى مواجهة الهند ، و فى ذات الوقت راح الباكستانيون ذوو التوجه الغربى يتقاربون مع الصينيين على شيوعيتهم و عدائهم للغرب ، مستغلين الأجواء الصراعيةالتى عليها حال العلاقات الصينية الهندية فى تعضيد موقفهم إزاء أعدائهم الهنود ، إن الباكستان إذاً –سعياً وراء مصالحها – قد تحالفت مع الغرب الموغل فى ليبراليته فى الوقت الذى تقاربت فيه مع الصينيين الذين هم غلاة الشيوعيين .

و الهند التى هى من أقطاب دعاة سياسة عدم الانحياز ما برحت هى الأخرى تضرب عرض الحائط بتلك السياسة فتطلب العون تارة من السوفييت و أخرى من الأمريكيين ، و لتذهب مبادئ عدم الانحياز إلى الجحيم طالما لم تجد فى تحقيق المصلحة القومية .و الأمريكيون الذين هم حلفاء الباكستان هاهم يستغلون أول فرصة و يصافحون يد الهنود على الرغم من كونهم ألد أعداء حلفائهم الباكستانيين . و الاتحاد السوفيتى قطب الشيوعية الأول لم يتردد هو الآخر فى تأييد الهند خلال حربها مع الصين التى هى قطب شيوعى آخر غير أنه يتمرد على زعامة السوفييت لتيار الشيوعيةالدولية ، وبالتالى فهو عدو للاتحاد السوفيتى على الرغم من شيوعية كليهما .

و الصين – أيضا – تتقارب مع الباكستان التى هى حليفة الغرب ، و تعادى رفاقها السوفييت لأن مصلحتها القومية اقتضت ذلك .

إننا إذاً بصدد الحقيقة الخالدة لعالم العلاقات الدولية و التى قوامها أنه عالم يقوم على علاقات قوى لايحكمها سوى قانون واحد هو قانون المصلحة القومية .

على أية حال فإنه بالعودة إلى صعيد أحداث الصراع الهندى الباكستانى نشير إلى أن كافة الجهود و المساعى التى بذلت على المستويين العالمى و الاقليمى خلال الفترة (١٩٤٧-١٩٦٥) قد باءت بالفشل فى إيجاد حل سلمى لذلك الصراع ووضع نهاية له ، كما أن الأجواء العدائية ظلت مهيمنة على علاقات طرفى الصراع

أغلب سنى تلك الفترة الأمر الذى كان من شأنه أن احتكم الطرفان إلى قانون القوة من جديد فانساقا إلى حومة الوغى للمرة الثانية فى عام ١٩٦٥ ، إنها الحرب الهندية الباكستانية الثانية و التى سنعرض لها فى المبحث التالى.

المبحث الثانى

فى

حرب عام ١٩٦٥

أحداثها – نتائجها – آثارها الدولية

تتعين الإشارة – بداية – إلى أنه عندما حل على وجه البسيطة عام ١٩٦٥ كانت الصين الشيوعية هى أقرب حليف إلى باكستان ، إذ كان عام ١٩٦٤ قد شهد توقيع معاهدة صداقة بين الدولتين وصلت بتقاربهما إلى ذروته ، فى الوقت الذى بدا فيه الباكستانيون و قد يئسوا من الاعتماد على حلف مانيلا كسند لهم فى صراعهم مع الهنود . إن الباكستان حينما انضمت إلى ذلك الحلف إنما كانت تتوقع أن ينحاز أعضاؤه – وعلى رأسهم الولايات المتحدة – كلية إلى جانبها ، وأن يكون الحلف ورقة ضغط قوية للباكستانيين على الهنود، وأن لايدخر أعضاؤه أياً من وسائل المؤازرة – بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة – فى تعضيد المواقف الباكستانية (٣٠). ومن هنا فقد كانت صدمة الباكستانيين كبيرة عندما شرع حلفاؤهم الغربيون – و على رأسهم الأمريكيون – فى إغداق المساعدات الاقتصادية و العسكرية على أعدائهم الهنود ، إبان حرب الحدود الصينية الهندية عام ١٩٦٢ على نحو ما قد أشرنا . ففى أعقاب ذلك عمت الشارع الباكستانى أجواء الاستياء إزاء الغرب و الأمريكيين و حلف مانيلا على السواء ، و بدأ الرئيس الباكستانى أيوب خان يفقد الثقة فى الحلف ، و يدرك أنه غير ذى مصداقية فى الاعتماد عليه كسند فى مواجهة الهند . وبالتالى فقد راح أيوب خان يظهر اللامبالاة بالحلف و بفكرة الخطر الشيوعى التى

كانت من وراء إنشائه ، و أخذ بدلاً من ذلك يدعم علاقاته أكثر و أكثر مع الصين التى هى عدو الهند و الغرب فى ذات الوقت [٣١] .

فى ظل تلك البيئة اندلعت الحرب الهندية الباكستانية الثانية ، فعلى أرضية صراع متصاعد شهدته علاقات الدولتين خلال عامى ١٩٦٣و ١٩٦٤ حدثت – مع بداية عام ١٩٦٥ – مناوشات بين قواتهما فى منطقة ران كوتش Rann of kutchالحدودية تصاعدت على إثرها المشاعر العدائية بين الدولتين على نحو خيمت – فى ظله – نذر الحرب التى لم تلبث أن اندلعت وامتد ميدانها ليشمل مناطق حدودية أخرى عديدة حال سرداربوست و شدبت و بياربت ، حيث حققت الجيوش الباكستانية انتصارات هامة فى تلك المناطق ، الأمر الذى حدا بالحكومة الهندية إلى حشد قواتها فى البنجاب – خلال شهر مايو –بغية تطوير الهجوم ، فى حين راحت الباكستان ترسل عشرات المتسللين إلى الجزء الهندى من كشمير مسلحين بالأسلحة الخفيفة و القنابل اليدوية, حيث حاولوا الاستيلاء على العاصمة الكشميرية سرينجار و اشعال فتيل الثورة فى الاقليم تمهيداً لعبور القوات الباكستانية إلى الأراضى الكشميرية [٣٢]. و تأسيساً على ما تقدم صعد كلا الجانبين عملياته العسكرية و حمى وطيس الحرب و استعر أوارها خلال شهور صيف عام ١٩٦٥ لكى يزداد حرارة على حرارته و قيظا على قيظه فى ربوع جنوب آسيا . و لقد بذلت العديد من الجهود الدولية بغية اقناع الدولتين بوقف اطلاق النار ، حيث ضغطت كل من الولايات المتحدة و بريطانيا على الحكومتين الهندية و الباكستانية لكى توقفا عملياتهما العسكرية ، وكان لرئيس وزراء بريطانيا – وقتذاك– هارولد ويلسون قصب السبق فى الوساطة بين الدولتين ، كما بذل الأمين العام للأمم

المتحدة يوثانت جهوداً مضنية – خلال شهور ذلك الصيف القائظ – فى سبيل ايقاف الحرب ، غير أن كافة الضغوط و الجهود الدولية لم تفلح فى إطفاء ألسنة اللهب ، بل وطور طرفاها عملياتهما العسكرية خلال الأسبوع الأخير من شهر أغسطس حيث عبرت حشود باكستانية ضخمة خط وقف اطلاق النار فى كشمير – فى الثامن و العشرين من ذلك الشهر، وهو الخط الذى كان قد تم تحديده – بمعرفة الأمم المتحدة- فى يناير ١٩٤٩ [٣٣] . و بحلول الأيام الأولى من شهر سبتمبر ١٩٦٥ كانت الجيوش الباكستانية قد حققت انتصارات هامة فى منطقة شامب الواقعة جنوبى غرب كشمير ،كما دانت للباكستانيين السيطرة على مدينة أخانور بعد أن توغلوا مسافة عشرين ميلاً داخل الأراضى الهندية ، وردت الهند ــ فى المقابل ــ بشن هجوم واسع النطاق على الجبهة الغربية فى منطقة البنجاب و مدينتىلاهور وسيالكوت، و تزداد المعارك شراسة و يأبى الطرفان إلا الاستمرار فى القتال متجاهلين لقرار أصدره مجلس الأمن ــ فى ٣ سبتمبر ــ يدعوهما إلى وقف إطلاق النار [٣٤] . وفى ظل استمرار الحرب و اتساع نطاقها تنامت مخاوف الجماعة الدولية من انسياق القوى الكبرى إلى ساحتها على نحو كان ينذر بوقوع حرب عالمية ، و عليه فقد تضافرت الجهود الدولية و تكثفت من أجل اقناع الهند و الباكستان بإيقاف الحرب ، و نظراًلاقتناع كلتا الدولتين باستحالة تحقيق نصر حاسم فى ميادين الوغى لم يكن أمامهما من سبيل سوى الاستجابة للقرار الجديد الذى أصدره مجلس الأمن فى العشرين من سبتمبر و القاضى بوقف إطلاق النار ، لكى تضع الحرب الهندية الباكستانية الثانية أوزارها بدءاً من الثالث و العشرين من سبتمبر ١٩٦٥ .

و يبقى التساؤل ماذا كانت مواقف القوى الكبرى من تلك الحرب ؟ و ماذا كانت آثار الحرب على نسق علاقات القوى فى منطقة جنوب آسيا؟ وللإجابة على هذا التساؤل نقول إنه على الرغم من محدودية النتائج المباشرة لحرب عام ١٩٦٥ على طرفيها (من حيث الأرباح و الخسائر الميدانية) إلا أن تلك الحرب كان لها دورها البارز فى تدعيم خصائص نسق علاقات القوى (الغريب) فى منطقة جنوب آسيا . إذ نجد أن الصين ــ التى هى الدولة الشيوعية الكبرى المعادية للغرب ــ كانت القوة الدولية الوحيدة التى قدمت الدعم السياسى المباشر و المعلن للباكستان التى هى أبرز حلفاء الغرب فى جنوب آسيا .ففى ١٦ سبتمبر ١٩٦٥ و عندما كانت الحرب الهندية الباكستانية لماتزل مشتعلة الأوار حامية الوطيس راحت الصين ــ كنوع من المؤازرة لباكستان و تعضيد موقفها ــ تقدم إنذاراً شديد اللهجة إلى الهند ، حمل فى طياته التهديد بالاشتراك المباشر فى الحرب . إذ سلم الصينيون إلى القائم بالأعمال الهندى فى بكين رسالة تهديدية يطالبون فيها الحكومة الهندية بإزالة جميع المنشآت العسكرية التى أقامتها الهند على الحدود التى تفصل إقليم سيكيم عن الصين ، وكذا وقف أعمال الهند العدوانية (على حد تعبير الرسالة) عبر الحدود فى سيكيم و لاداخ ، وذلك فى مدى ثلاثة أيام وإلا كان عليها أن تواجه النتائج الخطيرة [٣٥] .

وعلى الرغم من أن هذا الإنذار الصينى لم يكن يعدو مجرد تهديد على الورق غير مصحوب بأى تحرك فعلى ميدانى إلا أنه كان من شأنه أن أظهر للعيان مدى توطد العلاقات الصينية الباكستانية ، فى الوقت الذى أثار فيه الدهشة من أن تكون هذه هى حال العلاقات بين قوة شيوعية كبرى و دولة تحمل عضوية المعسكر الغربى بمقتضى وثيقتى مانيلا

وبغداد . و الحق أنه بقدر ما عمرت أفئدة الباكستانيين وداً ورضى لشد أزر الصين لهم ، بقدر ما كان عميقا استياؤهم و سخطهم إزاء حلفائهم الأمريكيين . ذلك بأن الولايات المتحدة ــ بدلاً من أن تخف إلى مساندةالباكستانيين بحكم اعتبارات التحالف على نحو ما كانوا يتوقعون ــ راحت تتخذ موقفاً محايداً من طرفى الحرب و أعلنت وقف تقديم الأسلحة لكليهما (٣٦). و كان الأمريكيون يأملون ــ من وراء موقفهم هذا ــ استمالة الهند إلى صفهم فى التصدى للزحف الشيوعى بالمنطقة ، مستثمرين فى ذلك التقارب الذى شهدته العلاقات الأمريكية الهندية على إثر دعم الرئس كيندى للهند اقتصادياً و سياسياً و تسليحياً إبان حربها مع الصين عام ١٩٦٢ . و قد فاقم مشاعر الاستياء إزاء الولايات المتحدة فى نفوس الباكستانيين أكثر وأكثر رد الفعل الأمريكى من الإنذار الصينى للهند ، حيث أعلن الأمريكيون رفضهم للإنذار و صرحوا بأن " الصين لا يمكنها أن تهاجم الهند دون أن تتعرض للردع الأمريكى " (٣٧).

و نظراً لما تقدم كان من الطبيعى أن يتساءل الباكستانيون فى مرارة عن جدوى الارتباط بالمعسكر الغربى و الالتزام بحلف مانيلا ، كما كان من الطبيعى ــ كذلك ــ أن يعلنون صراحة ــ فى أعقاب حرب عام ١٩٦٥ ــ عزمهم الانسحاب من ذلك الحلف (٣٨).

وعلى الجملة فقد فرض القانون الأزلى لعالم العلاقات الدولية نفسه على مجريات واقع النسق الإقليمى لمنطقة جنوب آسيا ، إنه القانون الذى قوامه أن العلاقات الدولية هى علاقات قوى لا يحكمها سوى قانون واحد هو قانون المصلحة القومية ، و أنه فى عالم السياسة لا صداقة دائمة و لا عداء دائماً و إنما مصالح دائمة ، وأنه حين تتعارض

المبادئ مع المصالح فليعلو صوت المصالح و ليضرب عرض الحائط بالمبادئ .. أية مبادئ.

إن ذلكم القانون هو الذى جعل الصين الشيوعية تتحالف مع الباكستان المفترض فيها ــ بحكم تحالفها مع الغرب ــ أن تحارب الشيوعية ، و لم تتحالف الدولتان ولهما ذات المصلحة فى مواجهة عدو مشترك هو الهند .

كما أن ذات القانون (قانون المصلحة) هو الذى حكم علاقة الولايات المتحدة بالباكستان ، فالحق أن الولايات المتحدة لم يكن يعنيها تدعيم الباكستان فى مواجهة الهند بقدر ما كان يعنيها اكتساب حلفاء آسيويين يعينونها على مجابهة المد الشيوعىفى آسيا ، فى حين أن الباكستان لم يكن يشغلها أمر محاربة الشيوعية بقدر ما كان يعنيها دعم موقفها فى صراعها المرير مع عدوتها اللدودة المتمثلة فى الهند .

وأيا كان الأمر فإنه بالانتقال إلى الحديث عن موقف الاتحاد السوفيتى ــ الذى هو وقتذاك قطب النسق الدولى الثانى ــ فسنجد أن السوفييت قد اتخذوا من الحرب موقفاً محايداً فلم يظهروا مساندتهم لأى من طرفيها [٣٩]. و كان مرد هذا الموقف إلى سببين تمثل أولهما فى الخوف من اتساع نطاق المواجهة بدخول كل من الصين و الولايات المتحدة ــ مباشرة- إلى ساحتها ، فى حالة إعلان الاتحاد السوفييتى مساندته للهند (الذى كانت تربطه بها علاقات متميزة على نحو ما قد أشرنا) ، الأمر الذى كان ينذر باندلاع حرب عالمية لم يكن من بين القوى الكبرى من لا يخشى اندلاعها .

أما السبب الثانى الذى كان من وراء ذلك الموقف السوفيتى فيتمثل فى محاولة السوفييت استمالة الباكستان و التقارب معها منتهزين فى ذلك فرصة تدهور العلاقات الأمريكية الباكستانية من جراء الموقف الأمريكى غير المساند للباكستانيين خلال الحرب . و الحق أن السوفييت قد نجحوا الى حد كبير فى تحقيق ما كانوا يرمون إليه من وراء موقفهم المتقدم . إذ حققت الدبلوماسية السوفيتية ــ وقتذاك ــ المعادلة الصعبة فمدت جسور التقارب مع الباكستانيين فى الوقت الذى كان السوفييت فيه يتمتعون بعلاقات وثيقة مع الهنود . و على إثر جهود دبلوماسية مضنية نجح السوفييت ــ غداة انتهاء حرب عام ١٩٦٥ ــ فى التقريب بين الهند و باكستان ، لكى تجلسا فى النهاية إلى مائدة المفاوضات السوفيتية و توقعا اتفاق سلام . فخلال الفترة الممتدة من ٤ إلى ١٠يناير ١٩٦٦ اجتمع فى طشقند عاصمة أوزبكستان السوفيتية (آنذاك) كل من لال بهادر شاسترى رئيس وزراء الهند ، و محمدأيوب خان رئيس باكستان ، و كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى فانتهى اجتماعهم بتوقيع اتفاقية للسلام بين الهند و الباكستان عرفت باتفاقية طشقد(٤٠).

و قد أعلن طرفا اتفاقية طشقند ــ على نحو ما جاء فى ديباجتها ــ عزمها على تحقيق السلام فى المنطقة ، وبذل الجهود من أجل خلق علاقات حسن الجوار بين الهند و باكستان ، و الامتناع عن الالتجاء إلى استخدام القوة فى علاقاتهما ، و كذا تسوية خلافاتهما بالطرق السلمية طبقاً لميثاق الأمم المتحدة على اعتبار أن استمرار توتر العلاقات بين الدولتين لا يخدم مصالح شعبيهما . وعلى الجملة يتمثل فحوى أظهر بنود اتفاقية طشقند فيما يلى (٤١).

١ــ اتفاق رئيس وزراء الهند و رئيس الباكستان على انسحاب جميع القوات المسلحة التابعة لدولتيهما فى موعد غايته ٢٥ فبراير ١٩٦٦ و ذلك إلى مواقعها قبل ٥ أغسطس ١٩٦٥ ، و على أن يحترم كلا الطرفين شروط و خط وقف إطلاق النار .

٢ــ اتفاق الطرفين على أن تقوم العلاقات بين الهند و الباكستان على أساس مبدأ عدم تدخل كلتيهما فى الشئون الداخلية للأخرى .

٣ــ اتفاق الطرفين على عدم تشجيع أى من الدولتين لأية دعاية مضادة للأخرى، و تشجيع الدعاية التى من شأنها تنمية العلاقات الودية بين البلدين .

٤ــ عودة العلاقات الدبلوماسية العادية بين الدولتين إلى مجراها .

٥ــ اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتبادل أسرى الحرب .

٦ــ الاتفاق على عقد اجتماعات دورية على مختلف المستويات لبحث كافة الأمور ذات الصلة بعلاقات االدولتين .

٧ــ إعادة كلا الطرفين للممتلكات و الأموال التى استولى عليها أثناء الحرب .

هذا وفى إطار وضع مقررات طشقند موضع التنفيذ اجتمع بنيودلهى ــ فى ٢٢ يناير ١٩٦٥ــ رئيس أركان القوات الهندية بنظيره الباكستانى حيث تم إعداد خطة انسحاب القوات ،و بالفعل بدأت عملية الانسحاب ــ فى ٢٥ يناير ــ و سمح لطائرات كل من الدولتين بالتحليق فى أجواء الأخرى ، كما بدأت عملية الإفراج عن الأسرى ، و عودة العلاقات الاقتصادية و التجارية ، وكذا استؤنفت عمليات النقل و

التبادل الثقافى بين البلدين . وكان من شأن ما تقدم أن تحسنت بدرجة كبيرة أجواء العلاقات بين الدولتين ، على نحو جعل البعض من المحللين السياسيين يعرب عن اعتقاده بأن إعلان طشقند قد نقل أسلوب معالجة قضية كشمير من مرحلة النزاع المسلح إلى مرحلة المباحثات السلمية (٤٢).

و يبقى التساؤل : هل كان ذلك الاعتقاد فى محله ؟ فى معنى : هل وضع اتفاق طشقند ــ بالفعل ــ أساساً لسلام دائم بين الهند و الباكستان؟ .الحق أن الإجابة على هذا التساؤل هى بالنفى ، ذلك بأن مقررات طشقند قوبلت برفض واسع النطاق داخل الباكستان ، وكان من جرائها أن عمت مشاعر الاستياء جموع الباكستابيين على المستويين الشعبى و النخبوى ،حيث اعتبرها الكثيرون ــ داخل باكستان ــ تكريساً للسيطرة الهندية على كشمير .فعلى المستوى الشعبى شهدت البلاد ــ غداة توقيع اتفاق طشقند ــ عديداً من المظاهرات الشعبية التى اعتبرت الاتفاق فشلا ذريعا للباكستان ، كما أن الموافقة على مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية ــ الذى ورد بالاتفاق ــإنما تعنى منع الباكستان من الاحتجاج على إبادةالهند لشعب كشمير(٤٣)

وعلى صعيد النخبة السياسية الباكستانية كان من أبرز معارضى طشقند كل من فاطمة جناح (أرملة محمد على جناح و التى كانت قد نافست أيوب خان فى آخر انتخابات رئاسية أجريت إذاك) ، و وزير خارجية باكستان ذو الفقار على بوتو . وكان الأخير أشد السياسيين الباكستانيين رفضا لمهادنة الهند ، ولم يتردد أن يعلن توجهه هذا صراحة أمام مجلس الأمن من خلال كلمة له ألقاها ــ داخل المجلس ــ

غداة انتهاء حرب عام ١٩٦٥ ، حيث راح يدعو على رؤوس الأشهاد إلى تحرير كشمير المسلمة من سيطرة الهند . و ارتباطاً بموقفه هذا كان من الطبيعى أن يرفض ذو الفقار على بوتو اتفاق طشقند و يعتبره مجحفاً بالباكستانيين [٤٤] . كذلك فقد راح بوتو يؤكد أمام برلمان بلاده ــ فى ١٤ مارس ١٩٦٦ ــ أن اتفاق طقشند ليس من شأنه أن يقف حجر عثرة فى سبيل تحقيق الأهداف المشروعة لباكستان [٤٥] ، وهو يعنى بذلك كشمير بطبيعة الحال . و الحق أن موقف بوتو المتشدد من اتفاق طشقند ــ على النحو المتقدم ــ كان من جرائه أن تفاقمت الخلافات بينه و بين الرئيس أيوب خان الذى راح يمضى قدماً فى إعمال طشقند ضارباً عرض الحائط بكل الآراء المعارضة لذلك الاتفاق و على رأسها رأى وزير خارجيته بوتو . وعليه فلم يكن أمام بوتو من سبيل سوى ترك الوزارة ، ثم سرعان ما راح يعلن فى عام ١٩٦٧ عن إنشاء حزب جديد تحت رئاسته أطلق عليه حزب الشعب ،ذلك الحزب الذى ما برح أن أصبح (هو و رئيسه) قلعة لمعارضة نظام أيوب خان و رفض سياساته لاسيما ما تعلق منها بالمشكلة الكشميرية . وفى ظل تصاعد المعارضة الشعبية التى قادها بوتو و حزبه فى مواجهة نظام أيوب خان راح هذا الأخير يصدر ــ فى أواخر عام ١٩٦٨ ــ قراراً باعتقال بوتو الذى ظل رهن الاعتقال مدة أشهر ثلاثة أفرج عنه بعدها فى ١٤ فبراير عام ١٩٦٩ [٤٦] تحت وطأة الضغوط الشعبية التى صنعها حزب الشعب طلباً للإفراج عن زعيمه . ولم يمض طويل وقت على ذلك حتى استقال أيوب خان من منصبه لكى يخلفه ــ بدءاً من ٢٦ مارس عام ١٩٦٩ ــ قائد الجيش الباكستانى يحيى خان، و فى ظل حكم هذا الرئيس الجديد اندلعت الحرب الهندية الباكستانية الثالثة فى

عام ١٩٧١ على إثر تنامى مشاعر العداء بين الدولتين من جديد ، و التى لم يفلح اتفاق طشقند فى إخمادها لاسيما فى صدور الباكستانيين . وهكذا انساق الجانبان للمرة الثالثة إلى ساحة الوغى لكى يضيفا إلى ميراث عدائهما المشترك مزيداً من العداء ، و لكى يلقيا على نيران صراعهما الطويل مزيداً من الزيت على النحو الذى سنعرض له فى المبحث التالى.

المبحث الثالث

فى

الحرب الثالثة و تنامى ميراث العداء

(١٩٧١ و مابعدها)

تجدر الإشارة بداية إلى أنه عندما ظهرت الباكستان على الخريطة العالمية فى عام ١٩٤٧ كانت دولة ذات تركيب سكانى غريب ، و إقليم جغرافى أكثر غرابة . فمن الناحية السكانية لم يكن شعب الدولة الباكستانية متجانساً من الناحية السلالية و إنما كان ينطوى علىعديد من السلالات أظهرها البنجاب و البنغال ، وعلى الصعيدالجغرافى كان الإقليم الباكستانى ينقسم إلى شطرين يفصل بينهما ما يربو على ألف ميل من الأراضى الهندية .و على حين كانت غالبية سكان الشطر الشرقى من البلاد تتألف من البنغال شكل البنجاب غالبية قاطنى الشطر الغربى [٤٧] .و فضلا عما تقدم فقد كانت مشاعر الود المفقود تسود علاقات الجماعتين الباكستانيتين الكبيرتين كميراث تاريخى منذ حقبة ما قبل الاستقلال . وعلى الرغم من كل ما تقدم اعتقد مؤسسو الدولة الباكستانية أن الهوية الإسلامية ــ التى هى هوية الغالبية الساحقة من الباكستانيين على اختلاف سلالاتهم ــ كفيلة بأن تجب ما عداها من هويات سلالية و غيرها ، وأن تجعل مسلمى الباكستان قاطبة على قلب رجل واحد ، فلا يفرق بينهم تباين سلالى ، ولا يضعف من تماسكهم تباعد جغرافى .غير أن مجريات الواقع الباكستانى غداة الاستقلال كانت أبعد ما تكون عما تقدم ، إذ سرعان ما سادت اللامساواة علاقة البنجاب بالبنغال ،و أضحى البنجابيون هم الجماعة

المسيطرة ــ دوما ــ على مقاليد السلطة فى البلاد ، كما كانت لهم الهيمنة على زهاء ٨٠% من الوظائف الحكومية ، وكان حوالى ٨٥% من العاملين بالقوات المسلحة بنجاباً ، و كان كبار قادة و ضباط الجيش من البنجاب ، وسيطرت إثنتان وعشرون عائلة بنجابية ثرية على مقدرات الاقتصاد الباكستانى ،إذ كانت تتحكم فى نحو ٦٠% من رأس المال الصناعى ، و ٨٠% من رأس المال المصرفى ، و٧٥%من رأس مال شركات التأمين [٤٨]. كذلك فخلال الفترة (١٩٥٠ ــ١٩٧٠) وجهت الحكومة المركزية زهاء ٨٠% من الانفاق القومى إلى القطاع الغربى (موطن البنجاب) فى حين لم يحصل القطاع الشرقى من البلاد (موطن البنغال) سوى على ٢٠% من ذلك الإنفاق ، كما لم يحصل القطاع الشرقى إلاعلى ثلث اعتمادات الاستثمار ، و ربع كمية البضائع المستوردة ، و خمس المعونات الأجنبية و استأثر الغرب بنصيب الأسد من كل ذلك على الرغم من أن عدد سكان الشرق ــ وقتذاك ــ كان يربو على الثمانين مليوناً ، فى حين لم يكن تعدادالغرب يتجاوز الخمسين مليون . و فضلاً عن كل ما تقدم كانت معدلات الدخول فى الغرب تفوق بمراحل نظيراتها فى الشرق فى وقت كان فيه اقتصاد باكستان الشرقية الزراعى هو مصدر ثراء باكستان ككل ، الأمر الذى كان من شأنه أن أثار استياء البنغال إزاء الحكومة المركزية لاسيما وأنها لم تكن تبذل جهداًملموساً لرفع مستوى معيشتهم [٤٩]. و لقد كان مما يعمق مشاعر الاستياء فىنفوس البنغال أيضا اعتبار اللغة الأردية (لغة البنجاب) اللغة الرسمية للدولة الباكستانية ، وذلك على الرغم من أن نسبة البنغال بين سكان البلاد كانت ــ كما قدمنا ــ تفوق بمراحل نسبة البنجاب [٥٠].

و على الجملة ففى ظل تجاهل الحكومات الباكستانية المتعاقبة لهوية البنغال و إهمالها لأوضاعهم الاقتصادية تعمقت فى نفوس هؤلاء القوم مشاعر الاستياء و الغبن إزاء الحكومة المركزية و البنجاب المهيمنين عليها ، و بدا الأمر بالنسبة لأبناء الشرق الباكستانى كما لو كانوا خاضعين لاستعمار بنجابى، أو على أقصى تقدير فهم مواطنون من الدرجة الثانية . و على ذلك بدأت شعارات الاستقلال تتردد فى دكا عاصمة الإقليم الشرقى منذ عام ١٩٦٨ (٥١).و ظهر ــ بقوة ــ على الساحة السياسية فى الإقليم ــ إذاك ــ حزب سياسى راح يتبنى فكرة حصول البنغال بإقليمهم على الحكم الذاتى فى إطار الدولة الباكستانية ، و يتمثل هذا الحزب فى حزب رابطة عوامى Awami League بزعامة السياسى البنغالىالبارز الشيخ مجيب الرحمن . وبحلول السنوات الأخيرة من عقد الستينيات كان مجيب الرحمن و حزبه قد اكتسبا تأييداً شعبياً جارفاً داخل باكستان الشرقية ، وقد انعكس هذا التأييد بجلاء على نتائج الانتخابات البرلمانية العامة التى أجريت بالباكستان فى ديسمبر عام ١٩٧٠ . إذ أسفرت تلك الانتخابات عن انتصار كاسح لرابطة عوامى قوامه الفوز بمائة و سبع و ستين مقعداًمن بين مائة و تسع و ستين خاض الحزب الانتخابات عليها ، وكان من شأن هذا العدد من المقاعد أن أضحت الرابطة مهيمنة على أغلبية مقاعد الجمعية الوطنية (البرلمان الباكستانى) ، و بالتالى بات من حق مجيب الرحمن أن يشكل الوزارة و يصبح رئيساً لها . الأمر الذى شكل صفعة قوية على وجه نظام يحيى خان الرافض تماماً لفكرة منح باكستان الشرقية حكماً ذاتياً (٥٢) .و سرعان جاء رد الرئيس الباكستانى على نتائج تلك الإنتخابات الداعمة للانفصالية, إذ راح يحيى

خان يصدر قرارا بتعليق تلك النتائج و اعتقال مجيب الرحمن ،ولم يمض طويل وقت حتى انفجر الموقف فى الإقليم الشرقى و تصاعدت فىأوساط البنغاليين المطالبة بالانفصال التام عن الدولة الباكستانية ، و إقامة دولة مستقلة فى إقليم تجسد الهوية البنغالية . فما كان من الرئيس الباكستانى إلاأن أرسل جحافله إلى الاقليم الشرقى لمواجهة دعاة الانفصال ، فبدءاً من ٢٥ مارس ١٩٧١ تدفقت على باكستان الشرقية عشرات الآلاف من أفراد الجيش الباكستانى و كان هجومهم من العنف بحيث أصاب العالم بالصدمة نظراً لما انطوى عليه هذا الهجوم من عمليات إبادة جماعية أزهقت في ظلها مئات الآلاف من الأرواح ، وإزاء ذلك فر ما يربو على ستة ملايين بنغالى الأراضى الهندية ــ عبر الحدود ــ طلباً للنجاة بأرواحهم من بطش الجيش الباكستانى لكى يصبحوا لاجئين ، كما هرب إلى الهند آلاف من المتمردين البنغال حيث شرعوا ــ بمساعدة الحكومة الهندية ــ فى تنظيم صفوفهم ، و أسسوا ما يعرف بجيش التحرير Mukti Bahini . ثم ما برحوا أن عادوا إلى الإقليم البنغالى لمواجهة الجيش الباكستانى ، لكى تزداد الحرب الأهلية شراسة ، و يجلى جيش يحيى خان المراسلين الأجانب عن دكا و يقطع اتصال الإقليم بالعالم لكى يستأنف جنوده ــ إثر ذلك ــ تنكيلهم بأنصار عوامى من طلاب و مثقفين و غيرهم ،كما دخل فى عداد فى الضحايا آلاف من الهندوس الذين كانوا يشكلون زهاء عشر سكان باكستان الشرقية . وعلى الجملة فخلال بضعة شهور كان جيش يحيى خان قد أباد ما يتراوح بين نصف المليون و ثلاثة ملايين من البنغال (٥٣). وفى ظل تلك الظروف تصاعدت مشاعر العداء أكثر وأكثر بين الباكستان وعدوتها اللدودة المجاورة المتمثلة فى الهند ، حيث

كانت الأخيرة تقدم دعماً كبيراً لمقاتلى موكتى باهينى ، كما أعلنت الحكومة الهندية صراحة تعاطفها مع البنغال ، واجتمع البرلمان الهندى للنظر فى إمكانية الاعتراف بدولة البنغال المستقلة.[٥٤] وفضلاً عن ذلك اعترفت الهند بحكومة موكتى باهينى التى أقامتها الحركة فى المنفى و التى كان الهنود يستضيفون أعضاءها على أرض بلادهم [٥٥]. وتلكم كلهاأمور كان من شأنها أن أثارت حفيظة الباكستان التى راحت تتهم نيودلهى بالتدخل فى شئونها الداخلية و تشجيع الانفصاليين فى الإقليم الشرقى . كذلك فقد قدم مندوب باكستان فى الأمم المتحدة مذكرة إلى الأمين العام للمنظمة يوثانت أعرب من خلالها عن احتجاج بلاده على التدخل الهندى فى شئونها الداخلية, كما سلمت الحكومة الباكستانية مذكرة احتجاج إلى المندوب السامى الهندى لديها حذرت فيها الهنود من التدخل فى شئون الباكستان ، واتهمتهم باستخدام معسكرات اللاجئين على الحدود كمراكز إمداد بالأسلحة لثوار باكستان الشرقية [٥٦].

وهكذا توالت الأحداث تلقى بمزيد من الزيت على نيران الصراع الهندى الباكستانى فتزداد تأججاً ، و تشهد منطقة جنوب آسيا صيفاً جديداً ملتهباً يعقبه خريف أكثر قيظاً ، وتصير سماء المنطقة ملبدة ــ من جديد ــ بغيوم الحرب .تلك الحرب التى يمكن القول إنها كانت نتيجة حتمية للأحداث الجسام التى شهدتها علاقات الدولتين منذ فبراير ١٩٧١ ، و التى تمثل أولها فى قيام جماعة من الكشميريين ــ فى ذلك الشهر ــ باختطاف طائرة ركاب هندية و إجبارها على تحويل مسارها إلى لاهور حيث تم نسفها، ثم جاءت أحداث الباكستان الشرقية - على النحو المتقدم ــ حبلى بمزيد من أسباب العداء و التوتر لكى تجر الدولتين المتعاديتين إلى هاوية الحرب للمرة الثالثة .

على أية حال فإنه بينما الباكستان غارقة فى مستنقع الحرب الأهلية وجيوش يحيى خان منشغلة تماماً بصراعها مع الانفصاليين البنغال موجهة جل طاقتها لمحاربتهم لم يجد الهنود أسنح من هذه فرصة لتوجيه ضربة ساحقة لعدوتهم اللدودة .إنها الضربة التى طالما تحينوا لها الفرص وأعدوا لها العدد و العتاد ، و هاهى الظروف قد باتت مواتية تماماً لإقحام الحرب على الباكستان فى الوقت الذى يريدونه هم ،وحيث أعداؤهم ــ يومذاك ــ غير راغبين و لا مستعدين لأى نزال . أو هناك فرصة أفضل من هذه لخوض حرب مضمونة النتيجة ؟ ، ولم لا يخوض الهنود حرباً يجنون من ورائها مكاسب لم تكن ــ أبداً ــ ممكنة التحقيق جملة واحدة فى ظل الظروف العادية ؟. على الجملة كانت الحرب خيار الهند هذه المرة حيث كان من شأن دخولها تحقيق أهداف عظيمة الأهمية بالنسبة للهنود، و يتمثل أظهر هذه الأهداف فيما يلي (٥٨):

١ــ إنزال هزيمة عسكرية بالباكستان بغية إضعافها، و الحط من مكانتها كقوة معادية لايستهان بها .

٢ــ إقامة دولة علمانية صديقة و موالية للهند فى باكستان الشرقية ، لاسيما وأن الحركة الانفصالية البنغالية كانت تتبنى فكرة التعايش السلمى مع الهند ، كماكان مثل هذا الأمر يمثل إرضاءً للبنغال الهنود الذين طالما أثاروا القلاقل فى مواجهة حكم إنديرا غاندى ، حيث كان هؤلاء القوم يأخذون على الحكومة الهندية عدم اتخاذها التدابير اللازمة لضمان سلامة بنى جلدتهم البنغال فى الباكستان ، وقد زادت الضغوط على الحكومة الهندية فى أعقاب إصدار حكومة يحيى خان ــ غداة

انتهاء حرب ١٩٦٥ ــ قراراً يحرم على البنغال الباكستانيين التعامل التجارى مع إخوانهم فى إقليم البنغال الهندى .

٣ــ إقامة علاقات اقتصادية و تجارية وثيقة مع الدولة المزمع إقامتها فى باكستان الشرقية لاسيما وأن إغلاق يحيى خان لسبل التجارة بين الهند و باكستان الشرقية ــ على نحو ما أشرنا سلفاً ــ كان من شأنه أن أصاب صناعات الجوت بخسائر فادحة .

٤ــ التخلص من عبء إعالة اللاجئين البنغال المقدر عددهم بستة ملايين نسمة و الذين كان توفير المأوى لهم و إعالتهم قد كلفا الميزانية الهندية نحو ٧٠٠ مليون دولار خلال الفترة (مارس ــ نوفمبر ١٩٧١) الأمر الذى شكل تهديداً لبرامج التنمية فى الهند ، كما أن حسم المشكلة عسكرياً (بدخول الحرب مع الباكستان) كان سيكلف الميزانية الهندية نفقات أقل بكثير من نفقات إعالة اللاجئين البنغال . وفى ظل تلك الظروف و ارتباطاً بهذى الأحداث اندلعت الحرب الهندية الباكستانية الثالثة ،وكان أول تدخل هندى صريح فى باكستان الشرقية قد حدث فى ٢٢ نوفمبر ١٩٧١ حيث أعلنت حكومة يحيى خان أن الهند شنت هجوماً شاملاً على الإقليم الشرقى دون إعلان رسمى بالحرب ، وفى اليوم التالى مباشرة أعلن الرئيس الباكستانى حالة الطوارئ فى جميع أنحاء البلاد ، و فى ٢٥ نوفمبر أعلن الباكستانيون أن الهند تقاتل بصورة مباشرة على خمس جبهات فى منطقة باكستان الشرقية [٥٩] .

ثم كان أن شنت القوات الباكستانية ــ بأمر من يحيى خان ــ هجوماً مفاجئاً على ثماني مطارات هندية فى الشمال و الغرب ، غير أن هذا الهجوم فشل فى إحداث أضرار تذكر للقوات المسلحة الهندية ، ولم يكن من شأنه إلا أن قدم التبرير لإنديرا غاندى كى تأمر قواتها المسلحة

بالقيام بهجوم كاسح فى باكستان الشرقية، فضلاعن عمليات محدودةالنطاق فى باكستان الغربية [٦٠] فبحلول اليوم الأول من شهر ديسمبر تمكنت القوات الهندية ــ بمساعدة الموكيتى باهينى ــ من قطع خطوط السكك الحديدية بين العاصمة الشرقية دكا و المدن الرئيسة الأخرى فى الإقليم ،وفى اليومين اللاحقين راحت القوات الجوية الهندية توجه ضربات مركزة إلى مطارات و طائرات الباكستان ، على نحو أدى إلى تدمير معظم الطائرات الباكستانية ،وبالتالى فرض الهنود سيطرتهم الجوية على سماء باكستان الشرقية [٦١].و تحت غطاء هذه السيطرة بدأ الهنود هجومهم الكبير فى الثالث من ديسمبر ١٩٧١ و هو اليوم الذى اعتبره المحللون البداية الحقيقية للحرب ، حيث راحت الجيوش الهندية تتوغل بنجاح بالغ داخل الإقليم الباكستانى الشرقى ، و فى خلال ثلاثة أيام كانت تلك الجيوش قد احتلت آلاف الأميال من أراضى ذلك الإقليم ، ودخلت معظم المدن الكبرى فى باكستان الشرقية . وفى ٦ ديسمبر أعلنت الهند اعترافها رسمياً بدولة بنجلاديش دولة مستقلة ، ثم وقعت الحكومة الهندية ــ فى١٠ ديسمبر ــ معاهدة دفاع مشترك مع الدولة الوليدة . وفى ذات اليوم قبلت الباكستان قراراً للجمعية العامة الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار إلا أن الهند أبت إلا الاستمرار فى الحرب حتى تحقق نصراً حاسماً على عدوتها ، ولم يمض طويل وقت حتى تحقق للهنود ما كانوا يصبون إليه . ففى ١٦ ديسمبر ١٩٧١ تمكنت جيوشهم من دخول عاصمة الباكستان الشرقية دكا و لم يكن أمام الباكستانيين ــ بعد أن انهارت جيوشهم انهياراً كاملاً ــ سوى إعلان الاستسلام دون قيد أو شرط فى الجبهة الشرقية ، وكذا وقف عملياتهم العسكرية التى كانت قائمة إذاك فى كشمير . وفى اليوم

التالى ــ١٧ ديسمبر ــ أعلن الطرفان المتحاربان وقف إطلاق النار ، لكى تنتهى بذلك الحرب الهندية الباكستانية الثالثة بهزيمة مهينة للباكستانيين خسروا بمقتضاها الإقليم الشرقى برمته ، ذلك فضلاً عن وقوع مايربو على ثلاثة و تسعين ألفاً من جنودهم فى أسر القوات الهندية . و عليه فقد أضحت دولة بنجلاديش ــ التى أقامها البنغال فى باكستان الشرقية ــ حقيقة واقعة ، واضطر الباكستانيون ــ تحت وطأة الهزيمة ــ إلى الإفراج عن مجيب الرحمن لكى يشكل ــ تحت رئاسته ــ أول حكومة لدولة البنغال الوليدة (٦٢) .

أما على الصعيد الباكستانى فلم يكن أمام الرئيس يحيى خان ــ بعد أن تجرع مرارة الهزيمة ــ سوى الانسحاب من الحلبة السياسية الباكستانية فراح ــ فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ ــ يقدم استقالته، ويسلم مقاليد السلطة إلى ذى الفقار على بوتو زعيم حزب الشعب ، وهو الحزب الذى كان قد حصل على أغلبية مقاعد باكستان الغربية فى انتخابات عام ١٩٧٠ (٦٣) التى ألغى الرئيس يحيى خان نتائجها كما قدمنا .

وتتعين الإشارة إلى أن الآثار السلبية التى حلت بالباكستان من جراء هزيمتها فى حرب الأسبوعين لم تقتصر على ما تقدم ، و إنما شملت كذلك الاقتصاد القومى . إذ على إثر هذه الحرب و انفصال باكستان الشرقية عانت القطاعات المختلفة للاقتصاد الباكستانى الغربى تدهوراً كبيراً ، فعلى سبيل المثال انخفض معدل النمو الاقتصادى فى باكستان الغربية من ٦،٧ % فى عام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ إلى ١،٤ % فى أعقاب الحرب ,و كان من جراء هذا التدهور أن بات معدل النمو

الاقتصادى أدنى بكثير من معدل النمو السكانى البالغ إذاك ٣% سنوياً , الأمر الذى أدى بدوره إلى انخفاض الدخول الفردية . كذلك انخفض معدل النمو الصناعى من ٨،٨% فى عام ١٩٦٩ ــ١٩٧٠ إلى ٢،٥% فقط فى عام ١٩٧٢ , كما أصيبت المراكز الصناعية الرئيسية فى لاهور و كراتشى بنكسة كبيرة منذ مارس ١٩٧١ نظراً لأن القطاع الشرقى (باكستان الشرقية) كان يمثل سوقا تستوعب ٤٠%من الإنتاج ، ثم إن خسارة البلاد لباكستان الشرقية كان يعنى فقدان الباكستان المنتجات الزراعية لذلك الإقليم و التى كانت تمثل عماد الصادرات الباكستانية إلى الخارج [٦٤] . و بالإضافة إلى كل ما تقدم أصيب الاقتصاد الباكستانى ــ غداة الحرب ــ بحالة من التضخم أجبرت الحكومة على طلب تأجيل أقساط القروض الأجنبية البالغة يومذاك أربعة بلايين من الدولارات [٦٥].

ومهما يكن الأمر فإن الثمن الذى دفعه الباكستانيون لهزيمتهم الساحقة فى حرب عام ١٩٧١ كان أفدح مما تقدم , إذ يضاف إلى جملة خسائرهم الفادحة المشار إليها سلفاً ما قدموه من تنازلات إقليمية و سياسية جديدة لأعدائهم الهنود بمقتضى اتفاقية الصلح التى عقدها الطرفان غداة انتهاء الحرب , وهى الاتفاقية المعروفة باتفاقية سيملا . إذ جاءت هذه الاتفاقية ــ شأنها فى ذلك شأن جل اتفاقيات الصلح التى عرفها التاريخ ــ مجحفة بالباكستانيين (المنهزمين) من الناحيتين الإقليمية و السياسية إلى حد كبير .

و قد تم توقيع تلك الاتفاقية فى الثالث من يوليو عام ١٩٧٢ بمدينة سميلا الهندية (وهى المدينة التى شهدت إقرار تقسيم القارة الهندية قبيل استقلالها) , وذلك على إثر مباحثات دبلوماسية بين إنديرا غاندى و ذى الفقار على بوتو كانت قد بدأت فى ٢٨ يونيو ١٩٧٢ . و يتمثل أهم ما تضمنته اتفاقية سميلا فيما يلى :

أولاً : استعادة الباكستان لكل الأقاليم التى فقدتها (من الإقليم الغربى بطبيعة الحال) خلال الحرب باستثناء المناطق الواقعة على خط وقف إطلاق النار بينهما فى كشمير , و تقدر هذه الأراضى بنحو ٨٦٢٠ كيلومتر مربعاً يضم أراضى فى إقليم السند و منطقة مراعى كوتش و قطاع البنجاب , وفى المقابل تعيد الباكستان إلى الهند الأراضى التى احتلتها فى قطاع البنجاب و صحراء راجستان و تبلغ مساحتها حوالى ٦٠٠ كيلومتر مربع (٦٦).

ثانياً : تضمنت الاتفاقية مبدأين يعتبران مكسباً سياسياً للهند , أولهما النص على احترام الطابع الثنائى فى علاقات البلدين , واعتبار إحالة المنازعات القائمة بينهما إلى المنظمات الدولية انتهاكاً صارخاً لنص و روح الاتفاقية . وهذا يعنى عملاً موافقة باكستانية على عدم عرض نزاعها مع الهند على الأمم المتحدة أو غيرها , كما أن حل النزاع لابد وأن يكون فى إطار علاقة الدولتين الثنائية . وفى مقابل ذلك اعترفت الهند بأن مشكلة كشمير ليست مشكلة داخلية . أما المبدأ الثانى الوارد بالاتفاقية فى هذا السياق فيتمثل فى إقرار الدولتين التمسك بسياسة عدم الانحياز و مبادئها الأساسية , و نبذ التكتل و القواعد الأجنبية و كان هذا الأمر يعد بمثابة اعلان باكستانى عن فصم عرى

التحالف بين الباكستان و الولايات المتحدة [٦٧] , و بدا الأمر كما لو كان الهنود قد دقوا اسفيناً فى جدار العلاقات الأمريكية الباكستانية .

ثالثاً :تضمنت الاتفاقية بعض النصوص التقليدية تتعلق بالتمسك بمبادئ حسن الجوار , وحل الخلافات بالطرق السلمية طبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ,و استئناف الاتصالات بشتى أنواعها بين الدولتين من سلكية و بريدية و غيرها , واستئناف التجارة و التعاون فى المجالات الاقتصادية و العلمية و الثقافية , و التزام كلتا الدولتين بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للأخرى .[٦٨]

و جملة القول فى شأن ما تقدم فقد خسرت الباكستان حربها الثالثة مع الهند , و كانت هزيمة الباكستانيين فى تلك الحرب مهيمنة و ساحقة ,كما كانت خسائرهم من جرائها فادحة و موجعة . الأمر الذى كان يعنى تنامى ميراث العداء فى صدورهم إزاء أعدائهم الهنود , و تعاظم رغبة الانتقام فى نفوسهم منهم , و التحرق شوقا إلى يوم فيه يهزمونهم و يردون لهم الصاع صاعين .

وقبل أن نغلق ملف حرب الأسبوعين يبقى التساؤل : ماذا كانت حال النسق الإقليمى لمنطقة جنوب آسيا إبان تلك الحرب ؟ وماذا كان موقف القوى الكبرى من تلك الحرب ومن طرفيها ؟

أما القطب السوفيتى فقد اتخذ موقفاً مسانداً للهند داعما لها , و جاء هذا الموقف على خليفة التقارب المتنامى فى علاقة الدولتين منذ حرب عام ١٩٦٥ و ما بعدها , حيث لبى السوفييت مطالب الهند التسليحية , ثم بلغ التقارب ذروته فى أغسطس عام ١٩٧١ عندما وقع الجانبان معاهدة

للصداقة و التعاون [٦٩], و التى جاءت ــ من حيث توقيتها ــ مواكبة للتوتر الشديد المنذر بالحرب الذى كانت عليه إذاك العلاقات الهندية الباكستانية . الأمر الذى كان يعنى دعماً سوفييتياً كبيراً للهنود و تعزيزاً لموقفهم إزاء غرمائهم , نظراً للثقل الكبير الذى كان للسوفييت كمستودع هائل للإمداد بالسلاح , فضلاً عن كونهم قوة سياسية كبرى بوسعها أن تعضد حلفاءها فى المواقف الدولية المختلفة . و بالفعل فقد ساند السوفييت الهند إبان الحرب و لاسيما على المستوى السياسى حيث استخدموا حق النقض ــ فى ٦ ديسمبر ١٩٧١ ــ لمنع مجلس الأمن من استصدار قرار يدعو الهند و الباكستان إلى وقف إطلاق النار و انسحاب قوات كلتيهما من أراضى الأخرى [٧٠] . و كان من شأن هذا الموقف السوفييتى تمكين الهنود من متابعة انتصاراتهم الهائلة و المتتالية التى كانوا يحققونها يومذاك, و التى كان من شأن استمرارها ــ فى النهاية ــ إحراز الهند لذلك الانتصار الساحق المدوى فى حرب الأسبوعين على النحو المتقدم . و تتعين الإشارة هنا إلى أن هذا التقارب السوفييتى الهندى ظل قائماً حتى زوال الامبراطورية السوفييتية من الخريطة فى ديسمبر ١٩٩١ , فجاءت مواقفهما السياسية طيلة تلك المدة متوافقة إلى حد كبير , و على سبيل المثال كانت الهند دوماً ترحب بالمبادرات السوفييتية المناوئة للولايات المتحدة حال خطة بريجنيف الخاصة بتحييد الخليج, و التى طرحها فى البرلمان الهندى إبان زيارته لنيودلهى فى عام ١٩٨٠ , كذلك فإن الهند تفهمت مواقف السوفييت من مشكلة أفغانستان و لم تنتقد تدخلهم فى الأراضى الأفغانية الذى كان قد بدأ فى عام ١٩٧٩ . [٧١]

و أما بالنسبة للصين و موقفها من حرب الأسبوعين فقد اتخذ الصينيون ــ كعادتهم ــ موقفاً داعماً للباكستان إزاء عدوتها و عدوتهم المتمثلة فى الهند .

فلقد جاء أقوى تأييد لموقف حكومة يحيى خان من جانب حكومة بكين , حيث راح وزير الخارجية الصينى ــ وقتذاك ــ شواين لاى يدين التدخل الهندى فى شئون باكستان الداخلية (على حد تعبيره) , و يعلن تأييده لباكستان فى مواجهة أى تدخل خارجى فى شئونها , و يؤكد استعداد بلاده لتقديم كافة أنواع المساعدات للحفاظ على أمن باكستان و سلامتها الإقليمية [٧٢].

وهكذا يتأكد هذا الملمح الغريب من ملامح النسق الإقليمى لمنطقة جنوب آسيا (على نحو ما سبق أن أشرنا) و المتمثل فى تحالف قوة شيوعية كبرى مع إحدى الدول المحسوبة على المعسكر الغربى . أو على حد قول البعض : "قد يبدوا من الغريب أن تتوطد علاقات الصداقة بين دولة شيوعية متطرفة و دولة تنتمى إلى الأحلاف العسكرية المرتبطة بالولايات المتحدة فضلاً عن كونها (آنذاك) أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان , و لكن هذه الغرابة تزول إذا تجاوزنا التفسير الأيديولوجى للموقف إلى تفسيره فى ضوء المصالح القومية لكل من الدولتين , إذ يجمع بينهما العداء المشترك للهند " [٧٣]

وإذا انتقلنا إلى الموقف الأمريكى من طرفى حرب ١٩٧١ فسنجد أن الولايات المتحدة أخذت هذه المرة موقفاً صريحاً مؤيداً للباكستان و داعماً لها , وذلك على خلاف الحال إبان حرب عام ١٩٦٥ التى اتخذ الأمريكيون حيالها موقفاً محايداً كما أسلفنا . و الحق أن الأمريكيين قد

سعوا مع نهاية عقد الستينيات إلى مصالحة حلفائهم الباكستانيين الغاضبين ــ آنذاك ــ من الموقف الأمريكى غير المساند لهم فى حرب عام ١٩٦٥، و كان الأمريكيين يخشون ــ بطبيعة الحال ــ أن يمد الباكستانيين مزيداً من جسور التقارب مع السوفييت لاسيما بعد الدور الذى لعبوه فيما يتعلق باتفاقية طشقند لعام ١٩٦٦ و السابق الإشارة إليه . كذلك فقد كان الأمريكيون فى حاجة إلى جهودالباكستانيين كوسيط بينهم و بين الصينيين سعياً وراء تطبيع العلاقات الأمريكية الصينية . و عليه راح الأمريكيون يغدقون المساعدات على الباكستانيين مع نهاية عقد الستينيات و بدأت العلاقات الأمريكية الباكستانية تعود إلى مجراها الطبيعى كعلاقات بين دولتين متحالفتين , و فى المقابل قدم الرئيس الباكستانى يحيى خان خدمات جليلة للولايات المتحدة كوسيط سرى بينها و بين الصين الشيوعية فى سبيل إحداث التطبيع المنشود (٧٤).

و ارتباطاً بما تقدم جاء الموقف الأمريكى ــ كما قدمنا ــ مسانداً للباكستان فى حرب الأسبوعين , فعلى سبيل المثال أعلنت الولايات المتحدة أثناء الحرب ــ و فى ٦ ديسمبر ١٩٧١ ــ وقف المساعدات الاقتصادية للهند بسبب أعمالها العسكرية ضد باكستان (٧٥).

كذلك فمع تدهور موقف الباكستانيين فى الحرب قامت الولايات المتحدة ــ فى ١٤ ديسمبر ١٩٧١ ــ بإرسال طلائع الأسطول الأمريكى السابع إلى خليج البنغال تتقدمها حاملة الطائرات الذرية إنتربرايز , و ذلك سعياً من الأمريكيين لوضع حد لتلك الحرب المستعرة , غير أن هذا الإجراء جاء متأخراً حيث كانت الهند ــ يومذاك ــ قد حسمت نتيجة الحرب تماماً لصالحها , و أعلنت استقلال باكستان الشرقية (٧٦).

و تجدر الإشارة إلى أن العلاقات الأمريكية الباكستانية ظلت وطيدة أغلب سنوات عقد السبعينات , و إن كانت قد شهدت بعض التدهور خلال عامى ١٩٧٨ , ١٩٧٩ من جراء إصرار الباكستان ــ كما سنرى ــ على المضى قدماً فى برنامجهم النووى , إلا أنها عادت إلى سيرتها الأولى وطيدة مع بداية الثمانينيات . و يرتد ذلك إلى حاجة الولايات المتحدة إلى الباكستان كحليف لها فى المنطقة تستعين به على مد يد العون إلى المقاتلين الأفغان المناوئين للتدخل العسكرى السوفييتى فى أفغانستان, و الذى كان قد بدأ فى ديسمبر عام ١٩٧٩.

كذلك فقد كان الأمريكيون يعولون كثيراً على باكستان كمعبر إلى منطقة الخليج العربى فى أعقاب قيام الثورة الاسلامية فىإيران مع بداية عام ١٩٧٩ , وهى الثورة التى على إثرها تحولت إيران من شرطى الولايات الولايات المتحدة بالمنطقة إلى واحدة من أكثر الدول عداءً لأمريكا و الأمريكيين . و ارتباطا بما تقدم قدمت الولايات المتحدة لباكستان ــ فى عام ١٩٨٢ ــ صفقة أسلحة كانت هى الأكثر ضخامة فى تاريخ الدولة الباكستانية , حيث بلغت قيمة هذه الصفقة زهاء ٣،٢ مليار دولار , الأمر الذى كان من شأنه أن أثار قلق الهنود فراحو يطلقون تصريحات غير ودية إزاء الباكستان زادت من حدة التوتر بين الدولتين.[٧٧]

على أية حال فقد شهد عقدا الثمانينيات و التسعينيات سباقاً رهيباً للتسلح بين الدولتين الآسيويتين المتجاورتين المتعاديتين , إنه السباق الذى أدى بهما إلى دخول خلبة الكبار و امتلاك السلاح النووى على النحو الذى سنعرض له فى بحث آخر إ ن شاء الله .

الخاتمة

استهدف هذا البحث التعريف بالصراع الهندى الباكستانى من حيث جذوره التاريخية , وتطوره خلال مرحلة تبنى طرفيه أسلوب الحرب التقليدية فى إدارته , وقد قمنا ــ من خلال المنهج الاستقرائى القائم على الملاحظة ــ بتتبع هذا الصراع فى سياق المرحلة المشار إليها بدءاً من استقلال شبه القارة الهندية فى عام ١٩٤٧ , و انتهاء بحرب عام ١٩٧١ وما لحق بها من مستجدات خلال السنوات التالية لها ، دون أن نعنى بمسألة الخيار النووى الهندى الباكستانى التى أزمعنا أن نختصها ببحث آخر نفرده لها .

و عليه فقد تضمن بحثنا هذا ــ إلى جانب هذه الخاتمة ــ ثلاث مباحث , عرضنا فى أولها لمرحلة استقلال شبه القارة الهندية و حرب عام ١٩٤٧ ، و التى هى أولى الحروب الهندية الباكستانية , ثم قدمنا فى المبحث الثانى تحليلاً للحرب الثانية بين الدولتين فى عام ١٩٦٥ , و ما ترتب عليها من نتائج , وكذا أثرها البين فى إبراز ملامح النسق الإقليمى لمنطقة جنوب آسيا , أما المبحث الثالث فعرضنا فى ثناياه للحرب الهندية الباكستانية الثالثة لعام ١٩٧١ , وما تمخضت عنه من نتائج و آثار على طرفيها و على النسق الإقليمى برمته .

و على الجملة يمكن إيجاز أبرز ما خلصنا إليه من نتائج لبحثنا هذا فيما يلى :

١ــ يتمحور الصراع بين الهند و باكستان منذ عام ١٩٤٧ حول تنازع الدولتين على إقليم كشمير , إذ تطالب الباكستان بإعمال قرار مجلس

الأمن لعام ١٩٤٨ , و القاضى بإجراء استفتاء فى الإقليم يقرر من خلاله الكشميريون مصيرهم سواء بالانضمام إلى الهند أو إلى باكستان , ولما كانت غالبية سكان كشمير الساحقة هى من المسلمين فإن هكذا استفتاء يعنى ــ عملاً ــ انضمام الاقليم إلى باكستان, و لذلك ترفض الهند تنفيذ قرار مجلس الأمن هذا , و تصر على اعتبار مشكلة كشمير مسألة داخلية , وبالتالى ترفض تدويلها . و على تلك الحال ظلت كلتا الدولتين قابضة على موقفها لا تتزحزح عنه قيد أنملة , الأمر الذى جعل الصراع بينهما مستعصياً على الحل.

٢ــ شهدت ساحة الصراع ثلاث حروب كانت أولاها فى عام ١٩٤٧ , وأسفرت عن خط لوقف إطلاق النار قسم كشمير إلى قطاعين تسيطر الهند على أحدهما , و يعرف بجامو و كشمير , و تبلغ مساحته ثلثى مساحة الإقليم , فى حين تسيطر الباكستان على القطاع الآخر و يعرف بكشمير آزاد (أو كشمير الحرة) , وتبلغ مساحته ثلث مساحة الإقليم الكشميرى المتنازع عليه ، و البالغة زهاء ٢٢٢ ألف كيلومتر مربعاً .

أما الحرب الثانية فقد قامت فى عام ١٩٦٥ , وحققت من خلالها باكستان بعض المكاسب الإقليمية الطفيفة , و انتهت الحرب فى ظل اقتناع الدولتين باستحالة تحقيق نصر حاسم فيها .

أما الحرب الثالثة فكانت فى عام ١٩٧١ و هزمت فيها الباكستان هزيمة ساحقة مهينة تكبدت من جرائها خسائر فادحة تمثل أظهرها فى انفصال إقليم باكستان الشرقية عنها و قيام دولة بنغالية مستقلة على أرضه عرفت ببنجلاديش . و مثلت هذه الهزيمة إهانة قومية بالغة

للباكستانيين صعدت فى نفوسهم مشاعر العداء والكراهية إزاء الهنود , و فاقمت بالتالى أسباب الصراع .

٣ــ تداخل الصراع الهندى الباكستانى مع صراع آخر يدور فى منطقته ألا وهو الصراع الحدودى بين الهند والصين , والذى فى إطاره انساقت الدولتان إلى ساحة الحرب عام ١٩٦٢ . و ارتباطاً بذلك ظهر محور صينى باكستانى يجمع طرفيه عداؤهما المشترك للهند , و هو المحور الذى شكل أحد ملامح النسق الإقليمى الغريب لمنطقة جنوب آسيا .

٤ــ بذلت الأمم المتحدة و كذا بعض القوى الكبرى جهوداً مضنية من أجل وضع حد للصراع الهندى الباكستانى , غير أن هذا الصراع كان من التجذر بحيث ذهبت كل هذه الجهود أدراج الرياح , كما فشلت كافة اتفاقيات و اعلانات و تصريحات المصالحة التى أبرمها طرفا الصراع ذاتيهما فى تحقيق أى تقدم نحو مثل هذه المصالحة , وكان أبرز الاتفاقيات فى هذا الصدد اتفاقية طشقند التى وقعها الطرفان عام ١٩٦٦ (فى أعقاب حربهما الثانية) , واتفاقية سيملا الموقعة من قبلهما فى عام ١٩٧٢ (غداة انتهاء الحرب الثالثة) , ولم تفلح كافة المبادئ المثالية الداعية إلى السلام و المصالحة التى تضمنتها هاتان الاتفاقيتان فى وضع حد للصراع الهندى الباكستانى .

٥ــ أبرز هذا الصراع نسقاً إقليمياً غريباً تحالفت فى ظله الصين الشيوعية مع الباكستان المفترض فيها ــ بحكم تحالفها مع الغرب ــ أن تحارب الشيوعية , و هو التحالف الذى كان مرده إلى كون الهند عدواً

لكلتا الدولتين , و فى المقابل نجد الولايات المتحدة - المفترض فيها أن تساند الباكستان بصورة آلية و دائمة ــ تتبع سياسة برجماتية فتساند حلفاءها الباكستانيين تارة و تخذلهم تارة أخرى على مقتضى مصالحها , و دونما اعتبار لكون الباكستان عضواً فى حلفى السيتو و السنتو الغربيين . أما الهند فقد وجدت لها حليفاً من بين القوى الكبرى هو الاتحاد السوفيتى ، وعليه فقد وقف الاتحاد السوفيتى زعيم الشيوعية العالمية موقفاً مناهضاً لموقف الصين على شيوعيتها , كما لوحظ تطابق الموقف السوفيتى مع الموقف الأمريكى من الصراع خلال بعض مراحله حال مرحلة حرب عام ١٩٦٥ .

و على الجملة فقد فرض القانون الأزلى لعالم العلاقات الدولية نفسه على مجريات واقع النسق الإقليمى لمنطقة جنوب آسيا , إنه القانون الذى قوامه أن العلاقات الدولية هى علاقات قوى لا يحكمها سوى قانون واحد هو قانون المصلحة القومية , و أنه فى عالم السياسة لا صداقة دائمة و لا عداء دائماً و إنما مصالح دائمة , و أنه حين تتعارض المبادئ مع المصالح فليعلو صوت المصالح و ليضرب عرض الحائط بالمبادئ .. أية مبادئ .

و يبقى التساؤل ماذا عن الصراع الهندى الباكستانى فى ظل امتلاك طرفيه للسلاح النووى ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال بحث آخر إن شاء الله

****

تم بحمد الله

الحواشى

١) أنظر في هذا المضمون :

-Lowe,Norman, mastering modern world history , third edition, Macmillan ,1997. pp 427-429.

م ج . أكبر ، الهند و تحديات الوحدة القومية ، عرض : عماد جاد بدرس ، العدد (٨٥) – مجلة السياسة الدولية . ص ٢٥٧

٢) راجع في هذا المضمون :

Ganguly , Sumit , an opportunity for peace in Kashmir , current history , December , 1997.p 415

٣) .فى هذا المضمون أنظر: سمعان بطرس فرج الله ، قضية كشمير بين الهند و باكستان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٣) ــ يناير ١٩٦٦ ، ص٣١.

٤)

Ganguly , op.cit .p 415

٥) راجع في هذا المضمون: سمعان بطرس ، م .س . ذ ، ص ٣٢ ، و كذا : موريس كروزيه و آخرون ، العالم المعاصر منذ الحرب العالمية الثانية : الدول الفقيرة (آسيا و أفريقيا و أمريكا اللاتينية) ، ترجمة : جلال يحيي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ ، ص ١٣٢.

٦) راجع في هذا المضمون:

Ganguly, op.cit .p 415

٧)

ibid

٨) راجع فى هذا الصدد : سمعان بطرس ، م .س.ذ ،ص ٣٤.

٩) أنظر في هذا المضمون: المرجع السابق ذاته.

١٠) راجع في هذا المضمون :

Ganguly, op.cit .p 415

١١) أنظر في هذا المعنى علي سبيل المثال : سمعان بطرس ، م .س.ذ ،ص ٣٥:٣٧.

١٢) راجع في هذا المضمون : سمير عبد الوهاب ، الصراع النووى بين الهند و باكستان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٨٢)، أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ١٩٢ .

١٣)

Ganguly, op.cit .p 414.

١٤) راجع فى هذا المضمون : : سمعان بطرس ، م .س.ذ ،ص ٣٩.

١٥) أكبر ، م . س . ذ ، ص ٢٥٧ .

١٦) سمعان بطرس ، م .س.ذ ، ص ٢٩

١٧) أنظر في هذا المضمون : عبد الله الأشعل ، احتمالات الوفاق بين الهند و باكستان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٧١) يناير ١٩٨٣ ، ص ١٧٠ .

١٨) راجع في هذا المضمون: : سمعان بطرس ، م .س.ذ ،ص ٤٠ ، ٤١

١٩) أنظر في هذا المضمون علي سبيل المثال:

Harrison, selig S., the United States and south asia: trapped by the past? , current history, December, 1997, p.402

٢٠) أنظر في هذا المضمون : ممدوح منصور ، سياسات التحالف الدولى : دراسة فى أصول نظرية التحالف الدولى: دور

الأحلاف في توازن القوي و استقرار الأنساق الدولية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٧ . ص ٣٥٧ ، ٣٥٨ .

٢١) أنظر في هذا المضمون: المرجع السابق، ص ٣٦٠ : ص ٣٦٣.

٢٢) راجع في هذا المضمون :

Harrison , op .cit , pp 401 – 402

٢٣) راجع بصدد هذه الأسباب على سبيل المثال : محمد سطيحة ، حرب الحدود الهندية الصينية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٠) أكتوبر ١٩٦٧ ، من ص ٨٢ : ٩١

٢٤) أنظر في هذا الصدد على سبيل المثال : السيد أمين شلبي ، الوفاق الأمريكى السوفيتى : ١٩٦٣ ــ ١٩٧٦ ، الهيئة العامة للكتاب القاهرة ، ١٩٨١ . ص ١١١ ، ١١٢ .

٢٥) راجع في هذا المضمون : : سمعان بطرس ، م .س.ذ ،ص ٤٠ .

٢٦) راجع بصدد أحداث الحرب الصينية الهندية تفصيلاً : محمد سطيحة ، م . س . ذ ، ص ٩٤ : ١٠١ .

٢٧) أنظر في هذا المضمون : آرثر .م شلينجر الإبن ، ألف يوم جون كيندى فى البيت الأبيض (الجزء الثانى) ، ترجمة يوسف صباغ و آخرين ، مكتبة سجل العرب القاهرة ، ١٩٧٤ . ص ٧٤٣.

٢٨) أنظر بصدد هذه المساع : سمعان بطرس ، م .س.ذ ، ص ٤١.

٢٩) راجع بصدد الموقف السوفيتى : محمد سطيحة ، م .س . ذ ، ص ١٠٠ ، ١٠١ .

٣٠) أنظر فى هذا المعني : عادل محمد شكرى ، أزمة حلف جنوب شرقي آسيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٣) يناير ١٩٦٦ . ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

٣١) أنظر فى هذا المضمون إسماعيل صبرى مقلد ، الأزمة السياسية فى الباكستان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٢٤) ، أبريل ١٩٧١ , ص ٢٩ ، ٣٠ .

٣٢) راجع في هذا المضمون

www. aljazeera. Net, (2002- 06 - 11), available on -line.

و كذا:

Calvocoressi, peter, world politics since 1945, sixth edition, Longman, New York, 1991. pp. 410 - 411.

٣٣)

ibid

٣٤)

ibid

٣٥) أنظر بصدد الإنذار الصينى : محمد سطيحة ، م. س . ذ ، ص ٩٨ .

٣٦) أنظر بصدد هذا الموقف الأمريكى : سمعان بطرس ، م .س.ذ ، ص ٤٦.

٣٧)

www. aljazeera. net ,op. cit

٣٨) أنظر فى هذا المعنى : عادل محمد شكرى ، م . س . ذ ، ص ١٥٤، ١٥٥ .

٣٩) أنظر بصدد هذا الموقف السوفيتى : سمعان بطرس ، م .س.ذ ، ص ٤٦، ٤٧.

٤٠) شهريات العدد الرابع من مجلة السياسة الدولية- أبريل ١٩٦٦.

٤١) راجع وثيقة هذه الاتفاقية التى نشرتها مجلة السياسة الدولية فى عددها الرابع – أبريل-١٩٦٦ . ص ٢٣٣ ، ٢٣٤

٤٢) أنظر في هذا المضمون : على الدين هلال ، اتفاق طشقند و السلام فى آسيا ، العدد (٤) ، مجلة السياسة الدولية ، أبريل ١٩٦٦ . ص ١٢٨ .

٤٣) أنظر في هذا المضمون: المرجع السابق ، ص١٢٧ .

٤٤) راجع بصدد موقف بوتو هذا : إسماعيل صبرى مقلد ، م . س . ذ . ص ٣٣ ، ٣٤.

٤٥) شهريات العدد (٥) من مجلة السياسة الدولية – يوليو ١٩٦٦. ص ١٩٤.

٤٦) أنظر شهريات العدد (١٦) من مجلة السياسة الدولية _ أبريل ١٩٦٩ . ص ٢٢٥

٤٧)
Hersh, Seymour M., the price of power: Kissinger in the Nixon white house, summit books, new york, 1983, p 444.

٤٨) أنظر بصدد هذه الإحصاءات : نازلى معوض أحمد ، اتفاقية سيملا و المصالحة الهندية الباكستانية، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٣٠)، أكتوبر ١٩٧٢ ، ص١٥٠ و كذا :
Ibid , p 446.

٤٩) أنظر في هذا المضمون: المرجع السابق(نازلى معوض) ص ١٥٠

٥٠) .

Hersh, op. cit.p 446.

٥١) أنظر في هذا المضمون : عبد الله الأشعل ، م . س . ذ ، ص ١٧١ .

٥٢)

Hersh, op. cit. pp 444 – 446.

٥٣)

bidاو كذلك أنظر بالتفصيل :

Liberation war, 71 at: www. Shnbd.org. available online.

٥٤) أنظر في هذا المضمون : عبد المنعم المشاط ، انعكاسات الحرب الأهلية في باكستان، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٦)، أكتوبر ١٩٧١ . ص ١٥٢ إلى ١٥٥ .

٥٥) عبد الله الأشعل ، م. س. ذ ، ص ١٧١ .

٥٦) أنظر في هذا المضمون : المشاط ، م. س. ذ ، ص ١٥٢ إلى ١٥٥ .

٥٧) راجع بصدد هذه الحادث :إسماعيل صبرى مقلد ، م . س. ذ ، ص ٢٩ .

٥٨) أنظر بصدد هذه الأسباب : نازلى معوض ، م . س . ذ ، ص ١٥١ . و كذا : نبية الأصفهانى ، البنجلاديش و الصراع الهندى الباكستانى ، العدد (٢٧)، مجلة السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٢ ، ص ١٦٣.

٥٩) أنظر في هذا المضمون : شهريات مجلة السياسة الدولية ، العدد (٢٧)- يناير ١٩٧٢ ، ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

٦٠) Hersh, op. cit. pp 457- 459.

٦١) أنظر في هذا المضمون :

www. aljazeera. Net, op. cit .

٦٢) أنظر في هذا المضمون :

Hersh, op. cit. p 459.

شهريات العدد (٢٧) من مجلة السياسة الدولية، م .س .ذ، ص ٢٠٢ .

٦٣) Dalton, Toby F ,Toward nuclear rollback in south asia , current history , Decemeber 1998 .p 412.

٦٤) راجع بصدد هذه الإحصاءات : نازلى معوض ، م . س . ذ ، ص ١٥٣ .

٦٥) هالة سعودى ، الانقلاب العسكرى فى باكستان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٥٠) ،أكتوبر ١٩٧٧ . ص ١٩٥ .

٦٦) أنظر في هذا المضمون : نازلى معوض ، م . س . ذ ، ص ١٤٩.

٦٧) أنظر في هذا المضمون : عبد الله الأشعل ، م . س . ذ ، ص١٦٩.

٦٨) راجع : نازلى معوض ، م . س . ذ ، ص١٤٩.

٦٩) أنظر في هذا المضمون : تقرير مركز الدراسات السياسية و الإستراجية بالأهرام تحت عنوان : المباراة السياسية و العسكرية لحرب الأسبوعين في شبه القارة الهندية ، منشور بمجلة السياسة الدولية، العدد (٢٨) ،أبريل ١٩٨٢ ، ص ١١٨ ،١١٩ .

٧٠) راجع بصدد هذا الإجراء السوفيتى :

www. aljazeera. Net, op. cit

٧١) أنظر في هذا المضمون : عبد الله الأشعل ، م . س . ذ ، ص ١٧٢.

٧٢) أنظر بصد د الموقف الصيني من حرب ١٩٧١ :عبد المـنعم المشاط ، م. س. ذ ، ص ١٥٦.

٧٣) المرجع السابق ذاته .

٧٤) أنظر فى هذا المعنى :

Hersh, op. cit. pp 444.

٧٥) أنظر بصدد هذا الموقف الأمريكى : شهريات العـدد (٢٧)- من مجلة السياسة الدولية ،م. س . ذ ،ص ٢٠٣ . وكذا :

Schulzinger Robert D., American diplomacy in the twentieth century, Oxford university press, 1984 .p 297.

٧٦) أنظر فى هذا المضمون :

www. aljazeera. Net, op. cit.

٧٧)أنظر بصدد هذه الصفقة و ما تمخضت عنه من آثار علي العلاقات الهندية الباكستانية : عبد الله الأشعل ، م . س . ذ ، ص١٦٨ ، ١٦٩.